# أمن اليمن والإقليم يبدأ بإنهاء الإزدواجية السياسية


26SEPTEMBER
Weekly Newspaper
26 سبتمبر
WEEKLY POLITICAL REVIEW
اسبوعية .. سياسية .. عامة
العدد (2261) الخميس 21 ربيع أول 1448هـ - الموافق 3 سبتمبر 2026م
11 صفحة
السعر 200 ريال


**أهداف الثورة اليمنية**

1. التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
2. بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها.
3. رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.
4. إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد انظمته من روح الإسلام الحنيف.
5. العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
6. احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

**من أقوال فخامة الرئيس**

ان تأمين حركة التجارة العالمية، واستقرار المنطقة لايمكن أن يتحقق إلا باستعادة مؤسسات الدولة.

**الدكتور رشاد محمد العليمي**
رئيس مجلس القيادة الرئاسي

### عقد اجتماعا مشتركا مع الحكومة لمناقشة المستجدات ومسار تنفيذ إجراءات الردع المتكامل

## مجلس القيادة يوجه بإبقاء الجاهزية في أعلى مستوياتها ويشدد على مكافحة التهريب

وجّه مجلس القيادة الرئاسي، الحكومة بمواصلة التنفيذ الصارم للإجراءات السيادية لمكافحة التهريب وضبط المنافذ البرية والبحرية والجوية، وتعزيز التنسيق بين الأجهزة الحكومية والسلطات المحلية لتفكيك شبكات التهريب والتمويل والإمداد التي تستفيد منها مليشيا الحوثي الإرهابية والجماعات الإرهابية.

وأكد المجلس، خلال اجتماع مشترك مع الحكومة برئاسة فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، أن التهريب أصبح تهديداً مباشراً للأمن الوطني ومصدراً لاستنزاف موارد الدولة وتمويل اقتصاد المليشيات.

وشدد المجلس على ضرورة إبقاء مستويات الجاهزية العسكرية والأمنية والاستخباراتية عند أعلى درجاتها، وتعزيز إجراءات الحماية والإنذار المبكر والردع المتكامل، في ظل استمرار تصعيد مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني، وبما يكفل حماية المدنيين والمنشآت السيادية والمصالح الوطنية.

وأكد مجلس القيادة، أهمية المضي في استعادة أدوات الدولة السيادية، وتعزيز إجراءات الامتثال لنظام العقوبات، وحماية المواطنين والقطاع الخاص وإمدادات الغذاء والدواء والمدخرات والتحويلات المشروعة، بالتوازي مع مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية ومعالجة الاختلالات القائمة في تحصيل الإيرادات العامة وضمان وصول الدولة إلى مواردها السيادية.

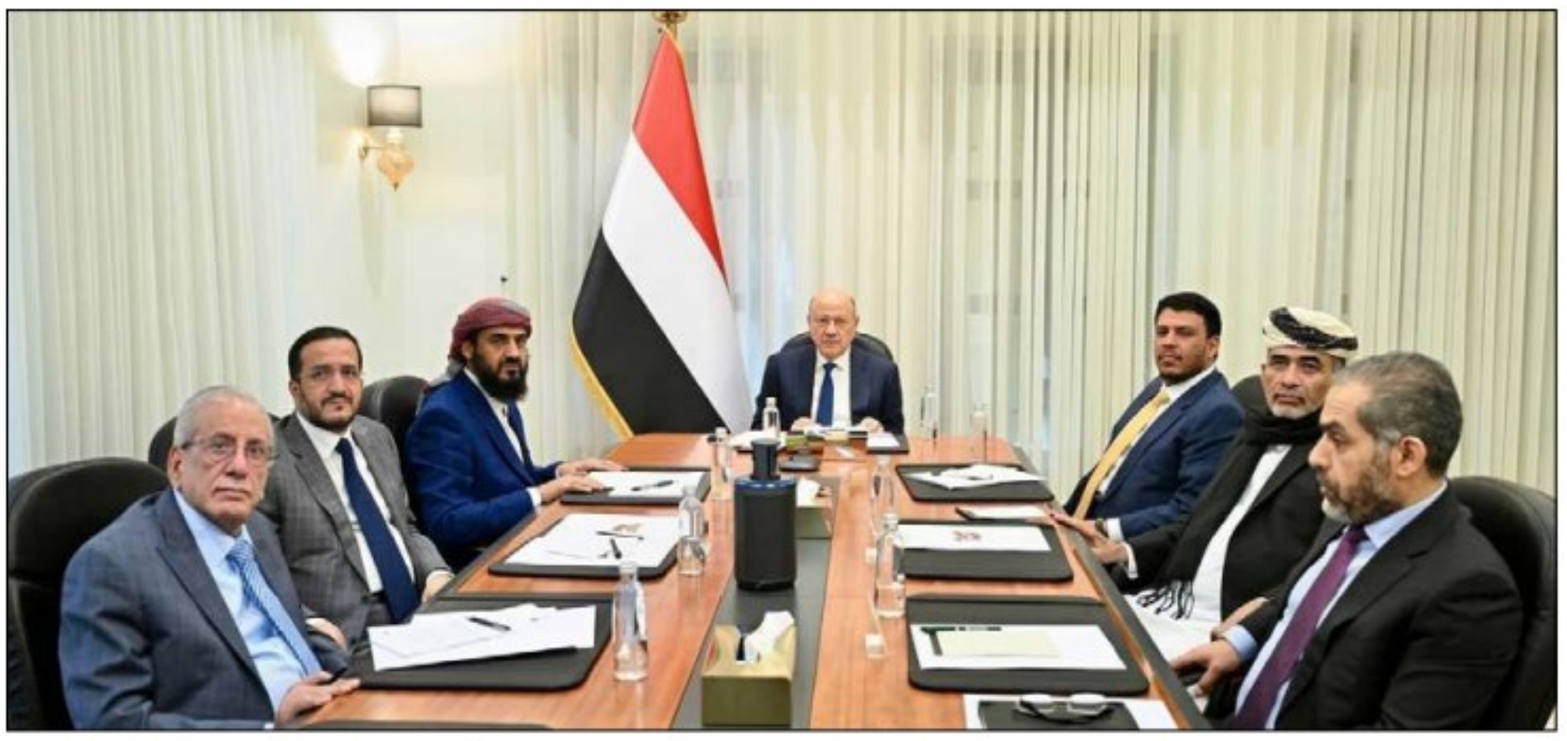

وناقش الاجتماع تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية والخدمية والعسكرية والأمنية، واستمع إلى عروض من رئيس مجلس الوزراء ومحافظ البنك المركزي ووزير المالية بشأن مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي والخدمي، والإجراءات المتخذة لتنفيذ القرارات السيادية المتعلقة بمكافحة التهريب.

وأكد الاجتماع أهمية تعزيز الانسجام المؤسسي والعمل بروح الفريق الواحد وحشد مختلف الطاقات في خدمة المعركة الوطنية لاستعادة مؤسسات الدولة وإنهاء معاناة الشعب اليمني التي صنعتها مليشيا الحوثي الإرهابية.

وفي الجانب العسكري والأمني، اطلع الاجتماع على تقارير وزيري الدفاع والداخلية بشأن المستجدات الميدانية ومستوى الجاهزية في مختلف الجبهات، والإجراءات والتدابير المتخذة لحماية المدنيين والمنشآت السيادية والمصالح الوطنية وردع التهديدات.

وأشاد مجلس القيادة بالكفاءة التي أظهرتها القوات المسلحة والأمن بمختلف تشكيلاتها في التصدي لمليشيا الحوثي الإرهابية وإحباط مخططاتها والتنظيمات الإرهابية المتخادمة معها لزعزعة الأمن والاستقرار في البلاد.

ونوه بالنجاحات الأمنية والاستخبارية المحققة في تتبع وملاحقة عناصر التنظيمات الإرهابية، مشيراً إلى العملية الأمنية الأخيرة التي نفذتها قوات مكافحة الإرهاب اليمنية والقوات الخاصة المشتركة لتحالف ...ص2

### عقب أداء وزير التخطيط اليمين الدستورية أمام فخامته

## الرئيس يوجّه بتوسيع الشراكات وحشد الدعم لبرامج الإصلاح والتعافي

وجّه رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد محمد العليمي، وزير التخطيط والتعاون الدولي الجديد محمد عبدالله أحمد الفقمي، بالعمل على تعزيز علاقات اليمن مع المؤسسات والصناديق التمويلية الإقليمية والدولية، وحشد المزيد من الدعم لبرامج الإصلاحات الشاملة، والانتقال من إدارة الاحتياجات الطارئة إلى التخطيط للتعافي وإعادة ...ص2

## العليمي يوجّه بتكريم أوائل الثانوية ومنحهم أولوية في الابتعاث

وجّه رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد محمد العليمي، بتكريم أوائل الثانوية العامة ورعاية الطلاب المتفوقين، ومنحهم الأولوية في فرص التبادل الثقافي والمنح الدراسية المحلية.

جاء ذلك خلال اتصال هاتفي أجراه الرئيس بوزير التربية والتعليم الدكتور عادل العبادي.

وأعرب العليمي عن تهانيه للطلاب والطالبات الناجحين، متمنياً لهم مزيداً من التفوق في مسيرتهم العلمية، وأن يمثلوا إضافة نوعية لبناء حاضر اليمن ومستقبله، وخدمة مشروع الدولة ...ص2

### خلال اجتماع مع رئيس الحكومة وعدد من الوزراء ومحافظي تعز والحديدة

## طارق صالح يناقش احتياجات تعز والحديدة وتعزيز الجاهزية القتالية

وجّه عضو مجلس القيادة الرئاسي الفريق الركن طارق صالح، برفع الاحتياجات الطارئة لمحافظتي تعز والحديدة، وتعزيز جاهزية جبهة الساحل في المحافظتين لمواجهة متطلبات التصعيد، وذلك خلال اجتماع افتراضي مع رئيس مجلس الوزراء الدكتور شائع محسن الزنداني، وعدد من الوزراء ومحافظي تعز والحديدة.

وشدد طارق صالح على أهمية التنسيق بين المحافظتين والوزارات والجهات المعنية، وإعداد ملفات متكاملة بالاحتياجات الطارئة، بما يضمن سرعة التعامل معها، خاصة في قطاعات الدفاع والداخلية ...ص2

**كلمة 26 سبتمبر**

## فخ التفكيك

ما نشهده اليوم من ازدواجية صريحة في المواقف وسعي حثيث لتأصيل قضايا وتوجهات تتصادم بوضوح مع وحدة الوطن واستقراره يمثل خطرا يستدعي وقفة جادة وحازمة ومسؤولة من قيادة الشرعية اليمنية ودول التحالف العربي على حد سواء. إن المحاولات الممنهجة لتجاوز الروابط المجتمعية والتاريخية الصلبة التي جمعت أبناء الشعب اليمني على مر العقود والدعوة المتكررة للقفز عليها باتجاه نقيضها التام ليست مجرد وجهات نظر سياسية قابلة للجدل أو مناورات كسب نفوذ عابرة بل هي سلوكيات كارثية تحمل في طياتها بذور التفتيت والتشرذم وتسهم في إنهاك الجسد الوطني في وقت يتطلب أعلى درجات التلاحم والاصطفاف.

إن أي تساهل أو غض طرف عن هذه الممارسات المشبوهة ستكون له عواقب وخيمة لا تقف أضرارها عند حدود اليمن بل ستلقي بظلالها الثقيلة والمباشرة على أمن الإقليم والسلم الدولي بأكمله.

فالخطورة المباشرة لهذه الدعوات المأزومة والسياسات المتناقضة تكمن في كونها تقوض الجبهة الموحدة المناهضة للمشروع السلالي وتصنع صراعات جانبية تشتت الجهود ولا تصب في نهاية المطاف إلا في مصلحة طرف واحد ووحيد: مليشيا الحوثي الإرهابية.

هذه الجماعة العقائدية التي أثبتت الوقائع والتطورات أنها لا تحمل أي مشروع وطني أو سياسي قابل للتعايش بل هي مجرد رأس حربة ومشروع توسعي يتجاوز في أطماعه وأجندته الحدود اليمنية مستهدفا أمن واستقرار الجزيرة العربية والخليج وساعيا لتثبيت موطئ قدم لطهران يمتد بشروره وتهديداته المباشرة للملاحة والاقتصاد إلى المنطقة العربية برمتها.

إن التعاطي مع المرحلة بسطحية وتجاهل خطورة شق الصف الوطني يمثلان خطأ استراتيجيا يمنح الميليشيات الانقلابية نفسا جديدا وفرصة للعبث بمصير الأمة.

فالروابط المجتمعية والتاريخية التي تشكل عماد الدولة اليمنية لم تكن يوما مجرد شعارات بل هي الحصن المنيع الذي تتحطم عليه كافة المشاريع الطائفية والمناطقية والجهوية والفئوية الضيقة وإن القفز على هذه الثوابت أو محاولة استبدالها بهويات شطرية أو مناطقية هشة هو بمثابة انتحار سياسي واجتماعي يعيد الطريق أمام الذراع الإيرانية للسيطرة والهيمنة، ...ص2

## مجلس: أمن الملاحة والإقليم مرتبط بالقضاء على مشروع طهران باليمن

أكد عضو مجلس القيادة الرئاسي الشيخ عثمان مجلي أهمية تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين والإقليميين لمواجهة مليشيا الحوثي الإرهابية وشبكات التهريب وحماية الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب.

وخلال مباحثاته مع القائم بأعمال السفارة الأمريكية لدى اليمن نيل هوب، تناول مجلي العلاقات الثنائية والجهود المشتركة في مكافحة الإرهاب والقرصنة وقطع خطوط التهريب والإمداد الإيرانية للحوثيين بالأسلحة والمال والمخدرات.

وأكد أن دعم اليمن وتخليصه من المشروع الإيراني الحوثي يرتبط بحماية التجارة العالمية ومصالح الإقليم واستعادة الاستقرار وحرية الملاحة، فيما أكد المسؤول الأمريكي دعم بلاده لأمن اليمن وسلامته ...ص2

## الخنبشي يشدد على تحسين الخدمات وتعزيز حضور الدولة

أكد عضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ حضرموت سالم أحمد الخنبشي ضرورة تسريع تنفيذ المشاريع الحيوية والتنموية في مديريات الوادي والصحراء، وتحسين مستوى الخدمات وتعزيز حضور مؤسسات الدولة.

وناقش الخنبشي مع وكيل المحافظة لشؤون مديريات الوادي والصحراء جمعان بارباع مستوى تنفيذ المشاريع والاحتياجات والأولويات، إلى جانب الأوضاع الأمنية والعسكرية وسير أداء الأجهزة والمؤسسات الحكومية.

وشدد على تكامل جهود السلطة المحلية وقيادات المديريات وتعزيز المتابعة الميدانية للمشاريع ومعالجة الصعوبات التي تعترضها، بما يضمن الاستفادة المثلى منها وتسريع إنجاز المشاريع ذات الأولوية.

## الزنداني يدشن الاستراتيجية الوطنية للصحة 2026 - 2030

دشن رئيس مجلس الوزراء الدكتور شائع محسن الزنداني الاستراتيجية الوطنية للصحة للأعوام 2026-2030، مؤكداً أنها تمثل إطاراً وطنياً لإعادة بناء القطاع الصحي والانتقال من الاستجابة الطارئة إلى التعافي المستدام.

وقال الزنداني إن المرحلة الراهنة تتطلب الانتقال من إدارة الأزمة إلى بناء القدرة، ومن التدخلات المجزأة إلى نظام صحي وطني متكامل تقوده مؤسسات الدولة، مشيراً إلى الأعباء التي تحملها القطاع الصحي خلال سنوات الحرب وانعكاساتها على صحة الأمهات والأطفال وخدمات التحصين والتغذية ومكافحة الأوبئة وعلاج الأمراض المزمنة والاستجابة للطوارئ.

وأكد التزام الحكومة بدعم وزارة الصحة وتنفيذ الاستراتيجية وتعزيز ...ص2

### تسلم أميرا قطر والكويت رسالتين من رئيس مجلس القيادة

## وزيرة الخارجية: اليمن المستقر ركيزة لأمن المنطقة والتجارة الدولية

كثفت وزيرة الخارجية وشؤون المغتربين، الدكتورة أفراح الزوبة، تحركاتها الدبلوماسية في الخليج، ضمن جولة هدفت إلى تعزيز التشاور مع دول مجلس التعاون، وحشد الدعم السياسي والاقتصادي والتنموي لليمن، وتوسيع الشراكات الإقليمية بما يخدم جهود استعادة مؤسسات الدولة وتعزيز الأمن والاستقرار في البلاد والمنطقة.

وشملت الجولة لقاءات في دولة قطر ودولة الكويت، تناولت العلاقات الثنائية، ومستجدات الأوضاع في اليمن والمنطقة، والتحديات التي تواجه الأمن الإقليمي والملاحة الدولية، إلى جانب بحث مجالات التعاون التنموي والإنساني والاقتصادي، واستئناف تمويل عدد من المشاريع ذات الأولوية، وتعزيز التنسيق في مواجهة التهديدات العابرة للحدود.

وأكدت الوزيرة، خلال لقاءاتها الخليجية، أن اليمن، بحكم موقعه الجغرافي وبوابته الجنوبية على البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، يمثل جزءاً أصيلاً من منظومة أمن الخليج، وأن استعادة ...ص2

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

26 سبتمبر

العدد (2261) الخميس 21 ربيع أول 1448هـ
الموافق 3 سبتمبر 2026م

### أكد مسؤولية الدولة عن حماية تفوق الطلاب وضمان تكافؤ الفرص

# رئيس الوزراء: إنصاف الطلاب يبدأ بعدالة المعايير وتصحيح الاختلالات

أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور شائع محسن الزنداني أن انتظام العملية التعليمية يمثل مسؤولية وطنية مشتركة، مشدداً على ضرورة ضمان عدالة المعايير وشفافية إجراءات الاختبارات وتصحيح أي خلل يحول دون حصول الطلاب على حقوقهم.

وتابع الزنداني تدشين العام الدراسي 2026-2027 في المدارس الحكومية والأهلية بعدد من المحافظات المحررة، واطلع على مستوى الاستعدادات لضمان انتظام الدراسة، كما تابع نتائج الاجتماع الاستثنائي للجنة العليا للاختبارات بشأن الملابسات التي رافقت إعلان نتائج الثانوية العامة.

وأقرت اللجنة اعتماد الطالبة رؤى محمود شيخ الأولى على مستوى محافظة المهرة بمعدل 99.25 بالمائة، بعد أن تبين أن عدم ظهور اسمها في القائمة المعلنة نجم عن خطأ تقني في النظام البرمجي للحاسوب المركزي مرتبط بإجراء إداري قديم يفصل قائمة الطلاب الوافدين عن القائمة الوطنية.

وأكد رئيس الوزراء أن الإنصاف في التعليم يبدأ من عدالة المعايير ووضوحها، وأن أي خطأ إداري أو تقني لا ينبغي أن يتحول إلى ظلم بحق طالب أو يحجب ثمرة جهده وتفوقه، موجهاً بمراجعة الإجراءات واللوائح بما يعزز النزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص.

# «بحيبح» يؤكد أولوية خفض الاعتماد على التمويل الخارجي وتوحيد التخطيط

أكد وزير الصحة العامة والسكان الدكتور قاسم بحيبح أن القطاع الصحي يواجه مرحلة دقيقة نتيجة الانحسار الحاد في التمويل الخارجي، داعياً إلى الانتقال التدريجي نحو نماذج أكثر استدامة والاعتماد على الموارد المحلية مع الحفاظ على الشراكات الدولية.

وناقش بحيبح مع قيادات الوزارة ومكاتب الصحة مشروع البنك الدولي الجديد في مجالات الصحة والتغذية والمياه والإصحاح البيئي، ومكونات المشروع وأولوياته وآليات الاستفادة منه، إلى جانب مراجعة تجربة المشروع السابق والدروس المستفادة منها.

وأكد أن انخفاض التمويل الخارجي يفرض إعادة النظر في آليات العمل والأولويات ووضع خطة للخروج السلس من الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي، بما يمنع حدوث صدمة مفاجئة في الخدمات ويحمي التدخلات الصحية ذات الأولوية.

وشدد على تحسين استخدام الموارد وترتيب الأولويات وتعزيز الحوكمة وترشيد الإنفاق وتطوير الشراكات وتشجيع المبادرات المحلية والمجتمعية، مؤكداً أن الاعتماد على الذات أصبح ضرورة.

وفي اجتماع آخر، وجه بحيبح بتوحيد التخطيط الصحي وتعزيز التكامل بين الوزارة والمحافظات لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية، مؤكداً أن التخطيط يجب أن ينطلق من الاحتياجات الفعلية للمستويات المحلية وصولاً إلى المستوى المركزي.

وأوضح أن الوزارة تتجه إلى تطوير منظومة تخطيط متكاملة تقوم على رؤية وطنية واحدة وأهداف مشتركة ومسؤوليات واضحة ومؤشرات قابلة للقياس، مع تجنب الازدواجية والتشتت في المشاريع المدعومة من المنظمات الدولية.

وأكد أهمية الانتقال من التخطيط المجزأ إلى التخطيط التكاملي، ومن التركيز على تنفيذ الأنشطة إلى قياس النتائج والأثر، وتعزيز نظم المعلومات والتوثيق واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة.

# تتمات الأولى

## مجلس القيادة يوجه

دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية، وأسفرت عن القضاء على متحدث تنظيم داعش الإرهابي، المكنى «أبو حذيفة الأنصاري».

ووجّه المجلس بإبقاء الجاهزية العسكرية والأمنية والاستخباراتية عند مستوياتها القصوى، وتعزيز إجراءات الحماية والإنذار المبكر والردع المتكامل، بما يعزز قدرة مؤسسات الدولة على مواجهة التهديدات وحماية المواطنين والمصالح الوطنية.

وأكد مجلس القيادة أن مواجهة التهريب تتطلب تنفيذاً صارماً للقرارات المعتمدة، وتنسيقاً فاعلاً بين مختلف الأجهزة الحكومية والسلطات المحلية، إلى جانب تفكيك شبكات التهريب والتمويل والإمداد التي تستفيد منها مليشيا الحوثي والجماعات الإرهابية.

وشدد على التعامل الحازم مع شبكات التهريب ومحاسبة المتورطين فيها ومن يوفرون لها الحماية أو التسهيلات، أياً كانت مواقعهم أو صفاتهم، باعتبار أن حماية موارد الدولة ومنافذها وسيادتها مسؤولية مؤسسية لا تقبل التهاون.

ووجّه الاجتماع الحكومة بمواصلة تنفيذ الإجراءات المقررة وفق أولويات واضحة وجداول زمنية محددة، تتضمن مستوى الإنجاز والنتائج المحققة والإجراءات التصحيحية اللازمة، بما يعزز مبدأ المسؤولية والمساءلة ويضمن الانتقال من إصدار القرارات إلى قياس نتائج تنفيذها على أرض الواقع.

## الرئيس يوجه

الإعمار.

جاء ذلك عقب أداء الفقمي اليمين الدستورية أمام رئيس مجلس القيادة الرئاسي بمناسبة تعيينه وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي.

وأكد الرئيس أهمية تعزيز الدور المحوري لوزارة التخطيط في تحديد الأولويات الوطنية، والترويج لبرنامج الحكومة وإصلاحاتها الاقتصادية، وحشد الموارد وتنسيق الشراكات الدولية، مستفيداً من خبرة الوزير الجديد في العمل الدبلوماسي ومتعدد الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الاقتصادية الدولية.

ووجّه الرئيس بالبناء على ما تحقق في استعادة وتوسيع الشراكة مع المؤسسات المالية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي بعد سنوات من التوقف، والعمل بالتنسيق مع الحكومة والبنك المركزي والجهات المعنية على إعادة تنشيط علاقات اليمن مع المؤسسات والصناديق التمويلية الإقليمية والدولية.

كما وجّه بتحديد المشاريع ذات الأولوية في مرحلة التعافي وإعادة الإعمار، مع التركيز على عناصر صمود المجتمع، وفي مقدمتها التعليم والصحة والمياه والكهرباء والأمن الغذائي وسبل العيش والبنى التحتية الأساسية.

ودعا إلى إيلاء اهتمام خاص للمنظمات الدولية والإنسانية التي استقرت في العاصمة المؤقتة عدن، وتسهيل مهامها بالتنسيق مع رئاسة الوزراء والسلطات المحلية والجهات المختصة، ومعالجة الصعوبات الإدارية والإجرائية التي تواجه أنشطتها، بما يضمن وصول المساعدات إلى مستحقيها في مختلف المحافظات.

وأكد أهمية إبقاء النازحين والفئات الأكثر تضرراً من الحرب في صدارة أولويات التعاون الدولي، وتحسين الخدمات الأساسية في مناطق الاستضافة، وربط المساعدات الإنسانية ببرامج أكثر استدامة في التعليم والصحة وفرص العمل وسبل العيش، بالتوازي مع تهيئة الظروف اللازمة للعودة الطوعية والآمنة والكريمة للنازحين.

## العليمي يوجّه بتكريم أوائل الثانوية

والتنمية والسلام.

كما وجّه بالنظر في التظلمات المتعلقة بنتائج اختبارات الثانوية العامة، والتحقق من أي أوجه قصور محتملة في عمليات التصحيح والرصد وإعلان النتائج، بما يكفل إنصاف الطلاب وصون حقوقهم وتعزيز الثقة بنزاهة العملية الامتحانية ومعاييرها العلمية.

وأكد رئيس مجلس القيادة أن المعلم سيظل حجر الأساس في أي عملية نهوض وطني، موجهاً الحكومة والجهات المعنية بإيلاء أوضاع المعلمين وحقوقهم واحتياجاتهم ما تستحقه من رعاية واهتمام، والعمل على تحسين بيئة التعليم بما يعزز استقرار العملية التعليمية وجودة مخرجاتها.

ووجّه العليمي بإيلاء المعلمين المتعاقدين عناية خاصة، ومنحهم الأولوية، وفقاً للإمكانات المتاحة والاحتياج الفعلي، في فرص التثبيت والوظائف العامة المخصصة للقطاع التربوي، تقديراً لدورهم في استمرار العملية التعليمية وسد الاحتياجات القائمة في المدارس خلال السنوات الماضية.

كما وجّه وزارة التربية والتعليم بالاستعداد الجيد للعام الدراسي الجديد، وتأمين متطلبات انطلاقه وانتظام الدراسة في مختلف المحافظات، ومعالجة أوجه القصور، بما يضمن حق الطلاب في تعليم مستقر وآمن ويحد من التسرب الدراسي.

## طارق صالح

والصحة والنفط والتخطيط والخارجية.

وأكد رئيس مجلس الوزراء وقوف الحكومة ودعمها لجبهة الساحل، مشيداً بالإنجازات العسكرية والصمود المتحقق فيها، ومؤكداً أن الحكومة ستدرس مختلف المتطلبات المطروحة والعمل على تحويلها إلى آليات عملية ضمن جهودها في المعركة.

وأشار الزنداني إلى البدء في اتخاذ إجراءات عملية لضمان استمرار سلسلة إمداد المواد الحيوية، والاستعداد لمواجهة أي طارئ قد يظهر، واتخاذ الإجراءات والسبل المتاحة للتعامل معه.

واستعرض محافظا تعز والحديدة متطلبات المحافظتين وأهمية توفيرها، مع التأكيد على التنسيق مع الجهات المختصة في كل محافظة لإعداد الملفات اللازمة ومناقشتها مع اللجنة في أقرب وقت.

## مجلي: أمن الملاحة

واستقراره ووحدة أراضيه وتقليص النفوذ الإيراني.

وفي لقاء آخر مع السفيرة الفرنسية لدى اليمن كاترين قرم كمون بمناسبة انتهاء فترة عملها، أشاد مجلي بالدور الفرنسي الداعم لمجلس القيادة والحكومة والمشاريع الخدمية والإنسانية، مؤكداً أهمية الموقف الدولي الرافض للتهديد الحوثي.

وأشار إلى الارتباط بين النظام الإيراني ومليشيا الحوثي، معتبراً أن الأسلحة والخبراء وشبكات الإمداد تمثل مؤشرات على الدعم الإيراني للجماعة.

وأكد مجلي أن أبناء صعدة والقبائل اليمنية كانوا من أوائل من قاوموا المشروع الحوثي، داعياً إلى حماية الأطفال من عمليات التجنيد والتعبئة التي تنتهجها المليشيا.

## رئيس الوزراء يدشن

التنسيق بين الجهات الحكومية والسلطات المحلية، وتعبئة الموارد الوطنية وتطوير آليات تمويل أكثر استدامة وشفافية وكفاءة، واستكمال البناء المؤسسي لصندوق الصحة.

ودعا الوزارات والسلطات المحلية إلى مواءمة خططها مع أولويات الاستراتيجية، وشركاء اليمن إلى مواصلة دعم القطاع الصحي ضمن شراكة تعزز القدرات الوطنية وتدعم مؤسسات الدولة وتنسق التدخلات والتمويلات مع الأولويات الوطنية.

وشدد على أن الدعم الدولي ينبغي أن يتجه بصورة أكبر نحو بناء القدرات واستدامة الخدمات، مؤكداً أن الحكومة لا تريد أن تتوقف الخدمات بانتهاء المشاريع أو أن تتوقف القدرات بانتهاء التمويل، وإنما أن يتحول الدعم إلى استثمار طويل الأمد في قدرة اليمن على الاعتماد على مؤسساته.

وأكد أن نجاح الاستراتيجية لن يقاس بعدد الخطط والتقارير، وإنما بما يتحقق من نتائج ملموسة في حياة المواطنين، من خلال توفير الرعاية الآمنة للأمهات والتحصين والتغذية للأطفال والأدوية والرعاية المناسبة للمرضى، وضمان قدرة المرافق الصحية على الاستمرار في مختلف الظروف.

من جانبه، أوضح وزير الصحة العامة والسكان الدكتور قاسم بحيبح أن الاستراتيجية تقوم على ثلاثة تحولات رئيسية، هي الانتقال من الاستجابة الطارئة إلى تعافي النظام الصحي، والاستجابة الأكثر تكاملاً للعبء الصحي المتعدد، والاستخدام الأكثر كفاءة وعدالة وشفافية للموارد المحدودة.

## وزير الخارجية

الدولة لقدرتها على إدارة أراضيها وسواحلها ومنافذها تمثل مدخلاً أساسياً لمعالجة مصادر التهديد وإعادة اليمن إلى موقعه الطبيعي شريكاً في أمن المنطقة واستقرارها.

وفي الدوحة، نقلت الزوبة رسالة خطية من رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد محمد العليمي إلى أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، تتصل بالعلاقات الثنائية وسبل تطويرها، وبمستجدات الأوضاع في اليمن والمنطقة.

كما بحثت مع رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني العلاقات بين البلدين، وآفاق توسيع التعاون، ومستجدات الملف اليمني والجهود التي يقودها مجلس القيادة والحكومة في مجالات الإصلاح والتعافي الاقتصادي وإنهاء المعاناة الإنسانية.

وأكدت الزوبة أهمية استمرار الدور القطري المتكامل مع جهود دول مجلس التعاون في مساندة الدولة اليمنية وبسط سلطتها على كامل أراضيها وحماية مياهها الإقليمية وسواحلها وممراتها البحرية، مثمنة الدور القيادي للمملكة العربية السعودية في دعم مؤسسات الدولة اليمنية وتخفيف معاناة الشعب اليمني ودعم تطلعاته إلى الأمن والاستقرار والسلام.

وفي الدوحة أيضاً، بحثت وزيرة الخارجية مع وزيرة الدولة للتعاون الدولي بدولة قطر الدكتورة مريم بنت علي بن ناصر المسند فرص توسيع التعاون التنموي والإنساني، ودعم جهود التعافي وبناء القدرات، وتعزيز التنسيق بين الجانبين.

وعلى هامش زيارتها قطر، بحثت الزوبة مع رئيس الوزراء الصومالي حمزة عبدي ووزير الخارجية والتعاون الدولي الصومالي عبد السلام عبدي العلاقات الثنائية ومستجدات المنطقة.

وانتقلت الجولة إلى الكويت، حيث سلمت الوزيرة رسالة خطية من رئيس مجلس القيادة الرئاسي إلى أمير دولة الكويت الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، تتعلق بالعلاقات الثنائية وسبل تعزيزها وتطويرها.

كما بحثت مع ولي العهد الشيخ صباح خالد الحمد الصباح العلاقات اليمنية الكويتية ومستجدات الأوضاع في اليمن والمنطقة، وأكدت أن دعم الدولة اليمنية في استكمال بسط سيادتها على كامل أراضيها يمثل مصلحة يمنية وخليجية مشتركة وركيزة لأمن المنطقة.

كما بحثت الوزيرة مع وزير الخارجية الكويتي الشيخ جراح جابر الأحمد الصباح سبل تطوير العلاقات الثنائية، مؤكدة أن العلاقات اليمنية الكويتية تستند إلى رصيد تاريخي من الدعم السياسي والتنموي والإنساني.

واتفق الجانبان على مراجعة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وأطر التعاون المبرمة بين البلدين، وتحديثها وإعادة تفعيلها، وتعزيز المشاورات السياسية والتعاون الدبلوماسي والاقتصادي والتنموي وبناء القدرات.

وفي الجانب التنموي، بحثت الزوبة مع القائم بأعمال المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية رشيد بدر استئناف تمويل المشاريع ذات الأولوية في اليمن، خصوصاً في البنية التحتية والصحة والتعليم والخدمات الأساسية.

كما بحثت مع رئيس مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر الكويتي خالد المغامس توسيع التعاون الإنساني وإعداد مقترحات لمشاريع وبرامج تلبي الاحتياجات الأكثر إلحاحاً، في مجالات الصحة والتعليم والإغاثة، مع استمرار التنسيق مع المؤسسات والجهات الشريكة في اليمن.

وفي حوار صحفي خلال جولتها، أكدت الزوبة أن اليمن المستقر، بدولة قادرة ومؤسسات فاعلة، يمثل رصيداً لأمن الخليج واستقرار المنطقة والتجارة الدولية، مشددة على أن استعادة مؤسسات الدولة وبسط سلطتها على كامل أراضيها ومياهها تمثل مدخلاً أساسياً لمعالجة مصادر التهديد وتحقيق الاستقرار المستدام.

وقالت إن اليمن ليس شأناً معزولاً عن الخليج، بل امتداد جغرافي وأمني واقتصادي له، وإن إضعاف مؤسسات الدولة اليمنية ينعكس مباشرة على أمن دول الجوار والممرات البحرية. وحذرت من أن استمرار الدعم الإيراني للحوثيين بالسلاح والتقنيات وشبكات التهريب ضاعف قدرتهم على تهديد دول الجوار والملاحة الدولية.

وأكدت أن اليمن لن يقبل بتحويل أراضيه أو موانئه أو مياهه إلى منصة لتهديد المملكة العربية السعودية أو قطر أو أي دولة شقيقة، أو إلى ورقة في صراعات إقليمية على حساب الشعب اليمني.

وشددت على أن حماية السفن تمثل ضرورة لمواجهة الخطر الآني، لكن الأمن البحري المستدام يبدأ بتمكين الدولة اليمنية من حماية سواحلها وموانئها ومياهها، وتعزيز قدرات خفر السواحل والقوات البحرية وأمن الموانئ، ومكافحة التهريب والتمويل غير المشروع.

وقالت إن الحكومة تعاملت بإيجابية مع المبادرات الأممية والإقليمية، غير أن المشكلة لم تكن في نقص المبادرات، وإنما في عدم وفاء مليشيا الحوثي الإرهابية بالتزاماتها واستغلال فترات التهدئة لإعادة التموضع والتسلح.

وأكدت أن أي مسار جاد لإنهاء الحرب يجب أن ينهي الانقلاب ويفضي إلى دولة واحدة بمؤسسات وطنية موحدة وقرار سيادي واحد واحتكار شرعي للسلاح وفق الدستور والقانون.

وأكدت تطلع الحكومة إلى شراكة خليجية طويلة الأمد تدعم الدولة سياسياً واقتصادياً وتنموياً وأمنياً، وتساعدها على استعادة مواردها وتحسين الخدمات وبناء قدراتها البحرية والمؤسسية وتهيئة بيئة الاستثمار والعمل.

وقالت الوزيرة إن الدبلوماسية اليمنية تعمل على الانتقال من رد الفعل إلى المبادرة، ومن الاكتفاء بشرح الموقف اليمني إلى بناء التأييد والتأثير في السياسات، عبر توحيد خطاب الدولة وتفعيل دور البعثات وتعزيز التواصل مع مراكز القرار والإعلام والفكر.

## فخ التفكيك

إن اللحظة التاريخية الحاسمة التي يمر بها الوطن اليوم لا تحتمل المواربة ولا تسويغ الخطاب المزدوج أو التهاون مع الأجندات المتعارضة مع المعركة المصيرية. إنها لحظة حقيقة تتطلب إدراكا عميقا وشاملا بأن العبث بالنسيج الاجتماعي وتفكيك أواصر الوحدة الوطنية هو الهدية الكبرى التي تنتظرها الميليشيات الإرهابية لترسيخ وجودها وبسط نفوذها وهو ما يفرض على جميع القوى المخلصة وفي مقدمتها القيادة السياسية للشرعية ودول التحالف العربي اتخاذ موقف تاريخي صارم يضع حدا لهذه الازدواجية وينهي حالة التجاذب ويعيد تصويب البوصلة بوضوح ونفاذ تجاه الهدف الأساسي والمصيري: استعادة الدولة وحماية النسيج المجتمعي وتأمين اليمن والإقليم من الخطر التوسعي لوكلاء إيران إلى الأبد.

26 سبتمبر
WEEKLY POLITICAL REVIEW
أسبوعية - سياسية - عامة
تصدر عن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية

نائبا مدير التحرير: منصور الغدرة ■ عارف المقطري
سكرتيرا التحرير: عمر أحمد ■ توفيق الحاج
المدير الفني: عبد الملك السامعي

للإعلان التواصل مع هيئة تحرير الصحيفة
26newspaper@26sepnews.net
للإعلان التواصل على الأرقام التالية
+967 776051444
+967 716065049
+967 713689408
+967 777650230

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

# قائد محور طور الباحة يشيد بكفاءة المقاتلين في الجبهات

أكد قائد محور طور الباحة، قائد اللواء الرابع مشاة جبلي، اللواء الركن أبوبكر الجبولي، أن القوات في جبهات المحور تتمتع بمستوى عالٍ من الجاهزية والاستعداد، مشيدًا بثبات المقاتلين وارتفاع معنوياتهم في مواجهة مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من ايران .

جاء ذلك خلال تفقده، يوم الاثنين الماضي ، الخطوط الأمامية في الجبهات الواقعة ضمن نطاق المسؤولية القتالية والعملياتية للمحور شمال غربي محافظة لحج وجنوبي تعز، حيث اطلع على مستوى الجاهزية القتالية وسير العمليات ميدانيًا في المواقع وخطوط المواجهة.

وأشاد اللواء الجبولي بالمواقف البطولية للمقاتلين وثباتهم في مواقعهم، مؤكدًا أن ما يتمتعون به من جاهزية ومعنويات عالية يعكس مستوى الاستعداد والقدرة على التعامل مع مختلف التطورات الميدانية.

وأشار إلى أن معركة إنهاء الانقلاب الحوثي تسير وفق الخطط الموضوعة، مؤكدًا أن المشروع الانقلابي الدموي لمليشيا الحوثي مآله إلى الزوال، وأن القوات ستواصل أداء مهامها حتى تحقيق أهدافها الوطنية.

وفي السياق، زار اللواء الجبولي جرحى المحور الذين أصيبوا خلال المواجهات الأخيرة مع مليشيا الحوثي، واطمأن على أوضاعهم الصحية، مستمعًا إلى احتياجاتهم، ومطلعًا على مستوى الرعاية والعناية الطبية التي يتلقونها.

وأكد اهتمام قيادة المحور بالجرحى وتوفير أوجه الرعاية اللازمة لهم، تقديرًا لتضحياتهم وبطولاتهم في ميادين المواجهة.

# قائد محور الغيضة يؤكد انضباط وجاهزية منتسبي اللواء 123 مشاة

أكد قائد محور الغيضة، قائد لواء الشرطة العسكرية بمحافظة المهرة، اللواء سالم علي مخبال كدة، أن منتسبي اللواء 123 مشاة المرابطين في المناطق الصحراوية بمديرية حات يتمتعون بمستوى عالٍ من الجاهزية والانضباط، مشيدًا بجهودهم في أداء واجبهم الوطني وحماية أمن واستقرار المنطقة والحدود.

جاء ذلك خلال تفقده، يوم الثلاثاء، مواقع اللواء 123 مشاة، ضمن النزولات الميدانية المستمرة للاطلاع على مستوى الجاهزية القتالية وتفقد خطوط الدفاع الأمامية والوقوف على أوضاع المرابطين واحتياجاتهم.

وأشار اللواء مخبال إلى أن هذه الزيارات تأتي في إطار اهتمام القيادة العسكرية بالمتابعة الميدانية وتعزيز مستوى الجاهزية، مؤكدًا أن الانضباط والثبات واليقظة تمثل ركائز أساسية في أداء القوات المسلحة لمهامها الوطنية.

وأشاد بمستوى الروح المعنوية العالية التي يتحلى بها ضباط وصف وأفراد اللواء، رغم طبيعة المنطقة الصحراوية القاسية ونقص الإمكانيات، مؤكدًا أهمية مواصلة رفع مستوى اليقظة والحس العسكري والاستعداد الدائم للتعامل مع مختلف التحديات.

وشدد قائد محور الغيضة على ضرورة الالتزام بالانضباط العسكري والجاهزية العملياتية، بما يعزز قدرة القوات المسلحة على حماية السيادة الوطنية وصون أمن الحدود، ناقلًا إلى منتسبي اللواء تحيات قيادة وزارة الدفاع وقيادة المنطقة العسكرية الثانية والسلطة المحلية بمحافظة المهرة.

من جانبه، رحب قائد اللواء 123 مشاة، العميد الركن أحمد محمد لقلم، بزيارة قائد المحور، مشيرًا إلى أنها تمثل دعمًا معنويًا للمرابطين في المواقع الأمامية، وتعكس اهتمام القيادة بمتابعة أوضاع منتسبي القوات المسلحة وتلمس احتياجاتهم الميدانية.

وفي سياق متصل، أشرف اللواء مخبال، برفقة قيادة اللواء والسلطة المحلية بمديرية حات، على عملية الإتلاف الآمن لـ429 لغمًا تالفًا من المخلفات الخطرة، وذلك في الموقع المخصص للتخلص منها.

وأوضح أن عملية الإتلاف تمت وفق الإجراءات الفنية والأمنية المعتمدة، وبإشراف فريق هندسي متخصص، بقيادة رئيس شعبة الهندسة ومدير فرع المركز التنفيذي للتعامل مع الألغام ومدير مشروع «مسام» في محافظات حضرموت والمهرة وسقطرى، العميد صالح هيثم محضار.

وأشار إلى أن عمليات التحضير والتأمين استغرقت نحو ساعتين، قبل تنفيذ عملية التفجير والتخلص من كامل الشحنة بنجاح، دون تسجيل أي أضرار جانبية.

ورافق قائد محور الغيضة خلال الزيارة أركان اللواء 137 مشاة العقيد الركن علي محمد بلحاف، والناطق الإعلامي لمحور الغيضة العقيد جمال سليمان الوليدي.

# مؤتمر البحر الأحمر يتكلم.. والحديدة تنتظر الدولة

عميد/ عبده الوليدي

لم يكن البحر الأحمر غائبا عن الطاولة، بل كان حاضرا بكل مياهه وموانئه وممراته ومخاطره ، وبالأخص باب المندب: ذلك الشريان الذي لا يفصل بين ضفتين فحسب، بل يصل الشرق بالغرب ويجعل من اليمن مفتاحا بحريا لمر من أهم ممرات التجارة العالمية.

ولهذا فإن الحديث في الرياض عن أمن البحر الاحمر ليس حديثا عن البحر وحده ، إنه في جوهره ، حديث عن اليمن.

فحين تجتمع دول المنطقة والشركاء الدوليين لبحث حماية الملاحة وتأمين الممرات البحرية فإن الرسالة تتجاوز البيانات الدبلوماسية: البحر الأحمر لم يعد يحتمل ان يكون ساحة مفتوحة للابتزاز أو التهديد، ولا يمكن أن يبقى أمنه رهينة لجماعة مسلحة. قررت أن تجعل من الساحل اليمني منصة لصراع يتجاوز حدود اليمن.

وقد جاءت التحركات التي شهدتها الرياض باتجاه بناء تعاون بحري دولي لحماية الملاحة في البحر الأحمر لصد الهجمات على السفن وتهديد طرق التجارة، وليؤكد أن أمن هذا الممر أصبح قضية إقليمية ودولية مباشرة.

لكن وسط كل هذا المشهد تظل هناك حقيقة لا يمكن تجاوزها وهي:

(الحديدة تنتظر الدولة) تنتظر أن تعود من ورقة فيد الميليشيات إلى ميناء في يد الدولة، تنتظر أن تستعيد وظيفتها الطبيعية بوصفها بوابة اقتصادية لليمن، لا منصة للتهديد البحري.

وتنتظر أن يعود البحر إلى سيادة اليمن لا أن يتحول إلى ورقة ابتزاز في مشروع إيراني عابر للحدود ـ وهنا تكمن المفارقة ـ العالم يتحدث عن حماية البحر الاحمر، بينما لا تزال أجزاء مهمة من الساحل اليمني تحت سيطرة جماعة الحوثي الارهابية ، والعالم يريد ممرا بحريا آمنا، بينما الحكومة اليمنية تلتزم بالمساعي الرامية لإحلال السلام الامر الذي اخر استكمال سيطرتها الكاملة على شريطها الساحلي وموانئها الاستراتيجية ، ولهذا فإن امن البحر الأحمر يبدأ من اليمن، كما أن استقرار اليمن لا يكتمل من دون تأمين البحر.

فالحديدة ليست مجرد مدينة يمنية فقط.. بل إنها موقع استراتيجي على البحر الأحمر، وميناء ذو وزن اقتصادي وإنساني، وبوابة بحرية واسعة ومنطقة ترتبط مباشرة بأمن الساحل الغربي وباب المندب.

ومن هنا فإن بقاءها خارج سيطرة الدولة ليس مشكلة يمنية داخلية فقط.. بل ثغرة في منظومة الأمن الإقليمي والدولي.

وهنا ينبغي أن تكون الرسالة اليمنية واضحة، لا يمكن ان تطلب من العالم أن يحمي البحر الأحمر.. ثم تترك الدولة اليمنية عاجزة عن حماية ساحلها.

ولايمكن أن نتحدث عن مكافحة التهديد البحري، دون معالجة ولا يمكن أن تبني منظومة أمن بحري مستدامة فيما تظل الحديدة خارج سلطة الدولة.

ان فتح إحدى أهم بوابات الدولة على البحر هو استعادة لجزء كبير من السيادة اليمنية.

وهذا هو المعنى الأعمق الذي ينبغي ان تفهمه الشرعية اليمنية من مؤتمر البحر الأحمر.

# وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر يزور مستشفى مأرب العسكري

استقبل مدير عام مستشفى مأرب العسكري، العميد أحمد دهمس، الثلاثاء وفدًا من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في زيارة هدفت إلى بحث أوجه التعاون والتنسيق المشترك، والاطلاع على الخدمات الطبية التي يقدمها للمرضى والجرحى.

وخلال الزيارة، عقد الوفد لقاءً مع قيادة المستشفى، جرى خلاله استعراض واقع الخدمات الطبية المقدمة، وأبرز الاحتياجات والتحديات، ومناقشة مجالات التعاون والتنسيق بما يسهم في دعم وتطوير مستوى الرعاية الصحية المقدمة للمستفيدين.

كما شملت الزيارة جولة ميدانية في عدد من أقسام ووحدات المستشفى، اطّلع خلالها الوفد على سير العمل والخدمات الطبية المقدمة للمرضى والجرحى، والتعرف عن قرب على طبيعة العمل والاحتياجات التي تتطلبها مختلف الأقسام.

وأشار العميد دهمس إلى أن تطوير الأداء الطبي وتحسين مستوى الرعاية الصحية يمثلان أولوية لدى قيادة المستشفى، مؤكدًا استمرار العمل على تعزيز الإمكانات الطبية والفنية، وتهيئة بيئة علاجية متكاملة قادرة على الاستجابة بكفاءة للاحتياجات الصحية للمرضى والجرحى.

وأكد مدير عام المستشفى أهمية تعزيز التواصل والتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بما يسهم في توسيع مجالات التعاون المشترك ودعم جهود المستشفى في تطوير خدماته والارتقاء بمستوى الرعاية الطبية المقدمة للمرضى والجرحى.

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

26 سبتمبر
العدد (2261) الخميس 21 ربيع أول 1448هـ
الموافق 3 سبتمبر 2026م

## من سيئون إلى البحر الأحمر.. قبضة أمنية تقطع شرايين الإرهاب والتهريب

# نجاحات أمنية وعسكرية تحمي أمن اليمن والملاحة الدولية

عمر احمد

تواصل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية في تحقيق النجاحات النوعية في مواجهة مصادر التهديدات التي تستهدف أمن اليمن وامن الملاحة الدولية.

وفي ظل يقظة أمنية وعسكرية متقدمة، وتكامل متزايد بين العمل الاستخباري والعملياتي، وجهت القوات الحكومية خلال الأيام الماضية ضربات دقيقة ضد الجماعات الإرهابية المتخادمة ممثلة ب(جماعة الحوثي وداعش والقاعدة)، وإحباط تحركات مليشيا الحوثي الإرهابية وقطع خطوط امداد تهريب السلاح البري والبحري.

وتكشف العمليات التي شهدتها ،الثلاثاء، سيئون في محافظة حضرموت، وما يشهده البحر الأحمر يوميا، عن مستوى متقدم من الجاهزية، وقدرة الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة على التعامل مع تهديدات متعددة في وقت واحد، اعتماداً على المعلومات الدقيقة والرصد المستمر والتخطيط المحكم وسرعة التحرك والمباغتة، مع الحرص على حماية المدنيين وتقليل الأضرار الجانبية.

### عملية نوعية

في واحدة من أبرز النجاحات الأمنية، نفذت القوات الخاصة المشتركة للتحالف وقوة مكافحة الإرهاب اليمنية «القوة 22»، فجر الثلاثاء، عملية أمنية نوعية في مدينة سيئون بمحافظة حضرموت، أسفرت عن مصرع متحدث تنظيم داعش الإرهابي، المكنى «أبو حذيفة الأنصاري»، أثناء اختبائه في أحد المنازل الذي يتخذ منها التنظيم وكرا للإرهاب.

وجاءت العملية ثمرة للتنسيق والتعاون وتبادل المعلومات الاستخباراتية بين الجهاز المركزي لأمن الدولة وقيادة القوات المشتركة لتحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية، وبناءً على عمليات رصد ومتابعة واستطلاع استخباري، إلى جانب التخطيط والتدريب العملياتي المشترك.

ووفقا لمصادر امنية، فلم تقتصر نتائج العملية بالقضاء على الارهابي المطلوب، وانما تمكنت القوات من التعامل مع أحد الأشخاص الموجودين في المنزل بعد مقاومته، وإصابته والقبض عليه وتقديم الرعاية الطبية اللازمة له ونقله إلى مكان آمن.

وفي الوقت ذاته، أظهرت القوات حرصاً واضحاً على سلامة المدنيين، حيث كان داخل المنزل ثمانية مدنيين، بينهم رجل وامرأتان وخمسة أطفال، وتم إخراج النساء والأطفال ونقلهم إلى مكان آمن دون تعرضهم للأذى.

وخلال عملية مسح الموقع وجمع الأدلة، عثرت القوات على حزام ناسف جرى إبطال مفعوله وتفجيره لتحييد خطره على المدنيين، إضافة إلى جهازي حاسوب محمول، وخمسة هواتف خلوية، وجهازي لوحي، حيث جرى تحريز المضبوطات واستكمال إجراءات جمع الاستدلال والتوثيق من الجهات المختصة.

وغادرت القوات الخاصة المشتركة منطقة العمليات بعد نجاح المهمة، في عملية عكست مستوى الدقة في التنفيذ والانضباط العملياتي، وأكدت قدرة الأجهزة المختصة على الوصول إلى العناصر المطلوبة والتعامل معها وفق إجراءات أمنية مدروسة.

### تكامل استخباري

يؤكد نجاح عملية سيئون أن مكافحة الإرهاب تعتمد بصورة متزايدة على منظومة متكاملة تبدأ بجمع المعلومات وتحليلها، مروراً بالمراقبة والاستطلاع، وصولاً إلى التخطيط والتنفيذ الميداني. كما يعكس التعاون بين الأجهزة اليمنية والقوات المشتركة للتحالف أهمية الشراكة الاستخبارية والعملياتية في تعقب العناصر الإرهابية وإفشال مخططاتها، إلى جانب تعزيز قدرة الأجهزة الأمنية على حماية المدنيين أثناء تنفيذ العمليات النوعية.

الى ذلك، أكد الجهاز المركزي لأمن الدولة استمرار تعقب المطلوبين من العناصر الإرهابية، والعمل على القبض عليهم وتقديمهم للعدالة، بالتوازي مع مواصلة التنسيق مع الأشقاء في التحالف والشركاء الاقليميين والدوليين ضمن الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله وإمداده، والتأكيد أن اليمن لن يكون ملاذاً آمناً للجماعات الإرهابية وعناصرها.

## - يقظة أمنية وعسكرية تُحبط مخططات الإرهاب الحوثي الداعشي

### إحباط إرهاب الحوثي

وبالتزامن مع النجاحات الأمنية في حضرموت، تواصل القوات البحرية اليمنية وخفر السواحل أداء مهامها في حماية المياه الإقليمية وتأمين الممرات البحرية، والتصدي للتحركات العدائية لمليشيا الحوثي الإرهابية.

وخلال الأيام الماضية، تمكنت القوات البحرية من التصدي وتدمير اربعة زوارق حوثية انتحارية حاولت الاقتراب من الممر الدولي بالقرب من جزيرتي حنيش وزقر، بعد رصد تحركاتها أثناء محاولتها الوصول إلى مناطق تقع ضمن نطاق الممر الدولي للملاحة في البحر الأحمر.

وتأتي هذه المواجهة في ظل محاولات متكررة لمليشيا الحوثي الإرهابية لاستغلال المناطق البحرية في تنفيذ أعمال عدائية وتهديد حركة الملاحة الدولية في البحر الاحمر، فضلاً عن استخدام البحر في عمليات نقل الأسلحة والمعدات والمكونات العسكرية.

### ضرب خطوط التهريب

وفي سياق متصل، تمكنت القوات البحرية من إحباط عملية تهريب شحنة من المكونات العسكرية المتطورة كانت في طريقها إلى مليشيا الحوثي الإرهابية مرسلة من الحرس الثوري الإيراني، عقب عمليات رصد ومتابعة استخبارية لنشاط شبكات تهريب مرتبطة بالحرس الثوري والنظام الإيراني.

وشملت المضبوطات أنظمة تحكم وتوجيه، ومعدات لبث ومعالجة الفيديوهات الحية، وقطع غيار وإلكترونيات دقيقة، ومكونات مرتبطة بالطائرات المسيّرة، إضافة إلى وسائل اتصال وهوائيات ومعدات إلكترونية مساندة.

ويمثل ضبط هذه الشحنة ضربة لخطوط الإمداد التي تعتمد عليها مليشيا الحوثي في تطوير قدراتها العسكرية، كما يكشف عن تنامي قدرة القوات البحرية على الرصد والاعتراض وقطع طرق التهريب قبل وصول المعدات إلى مناطق سيطرة المليشيا.

### جاهزية وتعامل

وتبرز العمليات الأمنية والعسكرية الأخيرة صورة متكاملة لمستوى الجاهزية التي تتمتع بها القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، حيث تتحرك المنظومة الأمنية والعسكرية وفق معلومات دقيقة، وتتعامل مع مصادر التهديد بصورة استباقية بدلاً من انتظار وقوع الخطر.

ففي البر، تواصل الأجهزة الأمنية ملاحقة التنظيمات الإرهابية وتعقب عناصرها، وفي البحر، تواصل القوات البحرية حماية الممرات الدولية والتصدي للتحركات العدائية وقطع خطوط تهريب الأسلحة والمعدات العسكرية.

ويعكس هذا التكامل قدرة متنامية على الجمع بين العمل الاستخباري والمراقبة والاستطلاع والتخطيط العملياتي والتنفيذ الميداني، بما يعزز فاعلية القوات في مواجهة التحديات الأمنية والعسكرية المتعددة.

### رسالة حازمة

وتبعث هذه النجاحات برسالة واضحة مفادها أن أمن اليمن ومصالحه الحيوية والممرات البحرية الدولية تحظى بدرجة عالية من اليقظة والجاهزية، وأن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية ماضية في أداء مسؤولياتها بمهنية وحزم في مواجهة التنظيمات الإرهابية ومليشيا الحوثي الإرهابية وشبكات التهريب والإمداد المرتبطة بها.

كما تؤكد نجاحات سيئون والبحر الأحمر أن حماية الوطن والمواطن والملاحة الدولية تقوم على تكامل الأدوار بين الأجهزة الأمنية والاستخبارية والقوات المسلحة والشركاء الإقليميين والدوليين، وأن العمل الاستباقي القائم على المعلومات الدقيقة أصبح أحد أهم عناصر مواجهة التهديدات للجماعات والتنظيمات الإرهابية المتخادمة مع النظام الإيراني وأدواته في المنطقة.

وبينما تتواصل عمليات تعقب العناصر الإرهابية وإحباط مخططات مليشيا الحوثي وقطع طرق إمدادها، تترسخ معادلة أمنية وعسكرية عنوانها اليقظة الدائمة، والجاهزية العالية، والتنسيق المشترك، والضربات الاستباقية، وحماية أمن الوطن والمواطن والممرات البحرية الدولية.

## القوات البحرية اليمنية.. تخوض معركة نيابة عن العالم

العميد الركن / محمد عبدالله الكميم

رغم أن القوات البحرية اليمنية ما تزال في طور إعادة البناء والتأسيس، ورغم صغر حجمها مقارنة بطول الساحل اليمني الممتد على واحد من أهم الممرات البحرية في العالم، وبالنظر إلى ضخامة المهام الملقاة على عاتقها، وتعدد التهديدات التي تواجه اليمن والمنطقة والعالم، فإن هذه القوات الصغيرة أثبتت أنها تخوض اليوم واحدة من أكثر المعارك البحرية شراسة وأهمية.

فالمسألة لم تعد مجرد حماية شريط ساحلي أو تأمين مياه إقليمية، بل أصبحت مواجهة مباشرة مع مشروع إيراني يسعى إلى تحويل البحر الأحمر ومضيق باب المندب إلى مساحة للتهديد والابتزاز وتهريب السلاح والخبراء والمعدات، واستخدام الأراضي والمياه اليمنية كمنصة لاستهداف الملاحة التجارية وتهديد أمن الإقليم.

وفي هذا المشهد، تعمل القوات البحرية اليمنية على قطع مسارات التهريب، وإحباط عمليات نقل الأسلحة والمعدات، والتعامل مع الزوارق المعادية، واكتشاف الألغام والتهديدات البحرية، ومنع تحويل الساحل اليمني إلى بوابة مفتوحة للمشروع الحوثي الإيراني وقد حققت نجاحات اشبه بالإعجاز عطفاً على امكانياتها وحجم التهديدات والمخاطر وضخامة المهام الملقاة على عاتقها وهذه ليست مهام تخص اليمن او سهلة.

إنها معركة دفاع عن أمن اليمن، وفي الوقت نفسه مساهمة مباشرة في حماية أمن الملاحة الدولية.. والأهم أن القوات البحرية اليمنية لا تتحرك في فراغ؛ فهي تعمل في بيئة بحرية شديدة التعقيد، وعلى امتداد ساحل طويل، وفي مواجهة تهديدات غير تقليدية تتغير باستمرار، من التهريب إلى الزوارق المفخخة والألغام والتهديدات الموجهة ضد السفن التجارية.

وهنا تكمن قيمة ما تحققه هذه القوة الناشئة , فالقوة العسكرية لا تُقاس دائماً بعدد القطع البحرية التي تمتلكها، وإنما بقدرتها على أداء المهمة، والاستمرار في الاشتباك والمناورة، وحرمان العدو من تحقيق أهدافه.

ومن هذه الزاوية، فإن ما تقوم به القوات البحرية اليمنية يستحق التوقف أمامه باهتمام كبير.. لقد تحولت هذه القوات، رغم محدودية إمكاناتها، إلى جزء أساسي من منظومة الدفاع عن الساحل اليمني والممرات البحرية، وأثبتت أن إعادة بناء القوات المسلحة لا تعني بالضرورة انتظار اكتمال تشكيلاتها وإمكاناتها حتى تبدأ العمل؛ بل يمكن للقوة الناشئة أن تقاتل وتتعلم وتتطور في الوقت نفسه.

وإذا كانت بعض القوى البحرية الدولية وهي لدول كثيرة ومنها دول عظمى والموجودة في المنطقة قد انشغلت بدرجة أكبر بمهام الحماية والمرافقة وتحولت لمهام دفاعية وتلقي الضربات، فإن القوات البحرية اليمنية تواجه التهديد على تماس مباشر مع مصدره، وتتحمل جزءاً من العبء الأصعب في هذه المعركة وقد تفوقت على كل تلك القوات المتواجدة في البحار اليمنية من حارس الازدهار الى اسبيدس وغيرها من التشكيلات البحرية .

إنها معركة لا تقل أهمية عن أي معركة برية أو جوية.

فمن يسيطر على البحر يستطيع أن يحمي الساحل، ويقطع خطوط الإمداد، ويمنع التهريب، ويحرم الخصم من استخدام الجغرافيا البحرية لصالحه.

ولهذا فإن إعادة بناء القوات البحرية اليمنية وتطوير قدراتها، ورفع كفاءتها، وربطها بمنظومة القيادة والسيطرة والاستطلاع والاستخبارات وبقية أفرع القوات المسلحة، يجب أن تكون من الأولويات الاستراتيجية للدولة اليمنية وان يحظى بدعم الاقليم والعالم وبشكل عاجل.

فاليمن ليس دولة ذات ساحل طويل فحسب؛ اليمن دولة تقف على واحد من أهم مفاتيح الأمن البحري في العالم.

ومن هنا، فإن كل جهد يبذل في بناء القوات البحرية اليمنية هو استثمار مباشر في أمن اليمن، وأمن البحر الأحمر، وباب المندب، وأمن الملاحة الدولية.

تحية تقدير وفخر لرجال القوات البحرية اليمنية، الذين يخوضون معركة شرسة بإمكانات محدودة، ويثبتون كل يوم أن حجم القوة لا يحدد وحده حجم الإنجاز.

كل الشكر والتقدير لهؤلاء الرجال، وكل التحية لكل من يعمل بصمت في البحر لحماية اليمن، وتأمين سواحله، وقطع الطريق أمام المشروع الحوثيراني.

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

26 سبتمبر
العدد (2261) الخميس 21 ربيع أول 1448هـ
الموافق 3 سبتمبر 2026م

# القوات المسلحة استهدفت مساراتها الثلاثة (البرية- البحرية- الجوية)

# تفكيك شبكات التهريب..يصيب مليشيا الحوثي بالهيستيريا

منصور الفدرة

أحبطت القوات البحرية في قطاع باب المندب، شحنة عسكرية جديدة في عرض البحر الأحمر، كانت في طريقها إلى مليشيا الحوثي الإرهابية، مرسلة من الحرس الثوري الإيراني،وهي الشحنة الخامسة التي تحبطها القوات الحكومية في فترة لا تتجاوز شهرين وبالتنسيق بين القوات المسلحة وأجهزة الاستخبارات وقوات خفر السواحل وسلطات الجمارك في الموانئ.

وحسب بيان للقوات البحرية في قطاع باب المندب البحر الاحمر، فقد نُفذت العملية بنجاح في الـ24 من شهر أغسطس الفائت، بعد رصد استخباراتي دقيق لنشاط بحري تديره شبكات تهريب مرتبطة مباشرة بالحرس الثوري الإيراني، حيث سيّرت البحرية دوريات مركزة، تمكنت من اعتراض القارب(جلبة) في الموعد والمكان المحددين.

واكد البيان ان مكونات شحنة المضبوطات، احتوت على أنظمة تحكم وأجهزة توجيه متطورة مخصصة للطائرات الانتحارية، ومعدات بث ومعالجة الفيديوهات الحية، وقطع غيار وإلكترونيات دقيقة خاصة بأنظمة حقن الوقود، وهواتف اتصال لاسلكي بالطيران المسيّر، وهوائيات اتصال، ومكونات إلكترونية مساندة.

وفي حين يرى مراقبون ان إحباط القوات المسلحة اليمنية ل 5 شحنات اسلحة ارسلها الحرس الثوري الإيراني لمليشيا الحوثي الارهابية، معظمها مرتبطة بمكونات تصنيع وتطوير الطائرات المسيرة والقوارب المتفجرة، وفي تهريب بري وبحري.

أكدت العمليات الضبط المتتابعة لشحنات الاسلحة الايرانية المرسلة لمليشيا الحوثي الارهابية،ترجمة واقعية لكفاءة القوات اليمنية وقدرتها على إحباط كل محاولات شبكات التهريب الايرانية في البحر والبر معا، وبشكل متكرر.

وأضافت مصادر عسكرية يمنية: أن شحنات السلاح المرسلة إلى مليشيا الحوثي والتي يتم ضبطها من قبل القوات المسلحة اليمنية تأتي بعد رصد دقيق ومتابعة استخباراتية بحرية وبرية، تقوم القوات المسلحة وبإشراف من وزارة الدفاع بتطويرها واعادة استخدامها لتعزيز قدراتها القتالية في معركة تحرير العاصمة صنعاء واستعادة مؤسسات الدولة من براثين مليشيا ايران، مؤكدة ان المحركات ووحدات التحكم وأجهزة الاستشعار والالكترونيات يتم تحليلها فنيا و صيانتها وبرمجتها وإعادة هندستها وتحويلها لسلاح يمني "طائرات هجومية ذات اتجاه واحد".

وقالت: إن السلاح الذي يرسله الحرس الثوري الإيراني الى مليشياته في اليمن-جماعة الحوثي- صار معظمه يوجه نحو مليشياته في اليمن في ميدان المعركة اليوم، وهو ما يعني ذلك تحول في ميزان القوة على الأرض وفي سماء المعركة، وأن ما يتم ضبطه من تقنيات متقدمة وإعادة استخدامها. الامر الذي اثبت فاعلية التنسيق الاستخباري والامني والعسكري للشرعية في الفترة الاخيرة، وان الاستراتيجية التي يتبعها في تحطيم شبكات التهريب التابعة للحرس الثوري الإيراني الممتدة عبر القرن الإفريقي وجيبوتي.

ورغم الحصار المفروض على الموانئ الايرانية في مضيق هرمز، من قبل الجيش الأمريكي، والتكامل الأمني والعسكري للقوات المسلحة وأجهزتها الاستخباراتية في مراقبة ورصد تحركات الشبكات الدولية الايرانية للتهريب.

إلا أن قوات الشرعية تمكنت من إحباط خمس شحنات اسلحة مرسلة من الحرس الثوري الإيراني الايراني، قبل وصولها الى مليشياتها في اليمن بدأت الفترة الزمنية 29 يونيو الفائت 14 يوليو 13 أغسطس، تقنية تحكم بالطائرات المسيرة 23 وحدة ألياف بصرية و 3,687 مكون إلكتروني هذا الأخطر، مكونات دقيقة للطيران المسير.

## - البحرية تضبط شحنة عسكرية مرتبطة بتطوير وتشغيل الطيران المسير والزوارق الانتحارية

## - الذكاء الاصطناعي أخطر ما شملته الشحنة

## - شحنات أسلحة للمليشيا الحوثية الارهابية تضبطها القوات المسلحة وتعيد استخدامها في المعركة

والشحنة الرابعة تم ضبطها في 25 أغسطس، في صحراء محافظة المهرة، وهي عبارة عن أسلحة جاهزة ودعم مباشر لوحدات الميدان، 142 قذيفة هاون و 13 كلاشنكوف.

### 5 شحنات في شهرين

والتفاصيل عن تلك الشحنات، حيث شهدت الفترة الممتدة من 29 يونيو 2026 وحتى نهاية أغسطس 2026 تكثيفاً استخباراتياً وعسكرياً غير مسبوق لقوات الشرعية والقوات المشتركة اليمنية، ما أسفر عن إحباط وضبط 5 شحنات وعمليات تهريب نوعية للأسلحة والمكونات التقنية الإيرانية المرسلة للمليشيا الحوثية الإرهابية عبر مضيق باب المندب والبحر الأحمر والمنافذ البرية الاخرى، وأدى ذلك في 29 يونيو 2026 الى ضبط قارب تهريب عند مدخل مضيق باب المندب، كان يحمل الشحنة الأولى في هذه السلسلة والمكونة من معدات وآلات مخصصة لتصنيع وتجميع الطائرات المسيّرة قبل وصولها إلى موانئ الحديدة. وفي 15 يوليو 2026 تم اعتراض قارب تهريب في مضيق باب المندب، وضبط شحنة تقنية عسكرية ثقيلة ضمت محركات طائرات نفاثة، وآلات تحكم رقمي (CNC) متطورة، ومعدات حفر أنفاق، وأجهزة قياس بصرية دقيقة.

وفي 24 يوليو 2026، تم اعتراض قارب تهريب في البحر الأحمر، كان محملاً بـ شحنة أسلحة متنوعة ومعدات لوجستية في طريقها إلى المليشيا الحوثية في الحديدة.

وفي 13 أغسطس 2026، أحبطت سلطات الجمارك والقوات المسلحة عمليتي تهريب متزامنة عبر منفذ الوديعة البري وميناء عدن، حيث تمكنت رجال الجمارك والاجهزة الأمنية من ضبط تقنيات ومكونات طائرات مسيرة كانت مخبأة داخل شحنات تجارية متجهة للمناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين شمالي البلاد.

وفي 24 أغسطس 2026 ضبط قارب تهريب في عرض البحر الأحمر، يحمل العصب التقني الحساس المشغّل لـ الطيران المسير الانتحاري والزوارق المفخخة (شملت أنظمة تحكم، وأجهزة توجيه، ومستشعرات بث فيديو مباشر، وأنظمة حقن وقود إلكترونية).

### شحنة العقل الالكتروني

وعن تفاصيل مكونات الشحنة الخامسة والأخيرة،التي اعلن عنها مطلع الأسبوع، متعلقة بتصنيع طائرات مسيرة وشحنة متكاملة مرتبطة بالحرس الثوري، ضبطتها البحرية وقوات خفر السواحل في عرض البحر الأحمر بالقرب من باب المندب.

وبحسب الصور المنشورة، فقد شملت الشحنة على المكونات يمكن التعرف على 6 أصناف من أصل 13 صنفاً، معظمها ذات منشأ صيني وتايواني، عقد صفقتها الحرس الثوري عبر اسطول الظل التابع لشبكات التهريب الإيراني، بالإضافة لتصميم أمريكي واحد، حيث شملت المضبوطات، أنظمة تحكم وأجهزة توجيه متطورة مخصصة للطائرات الانتحارية، ومعدات بث ومعالجة الفيديوهات الحية، وقطع غيار وإلكترونيات دقيقة خاصة بأنظمة حقن الوقود، وهواتف اتصال لاسلكي بالطيران المسيّر، وهوائيات اتصال ومكونات إلكترونية مساندة.

وأخطر ما في الشحنة هو معالج (NVIDIA Jetson Nano) أمريكي التصميم. يُستخدم هذا المعالج في الرؤية الحاسوبية، ما يمنح المسيّرات استقلالية في التوجيه البصري والملاحة دون الحاجة لنظام (GPS)، مما يجعلها محصنة تماماً ضد عمليات التشويش الإلكتروني. ولكنه يقل دقة عن الجيل الأحدث (Jetson Orin) الذي وُثق استخدامه في أوكرانيا، ولم يُوثق استخدام هذه المعالجات سابقاً في مسرح العمليات اليمني .

أي أن مكونات الشحنة انصبت بشكل رئيسي على العقل الإلكتروني والتوجيه، بضمها وحدة الذكاء الاصطناعي الطرفية (NVIDIA Jetson Nano) بتصميم أمريكي وتصنيع آسيوي، والمخصصة للرؤية الحاسوبية وتوجيه المسيّرات بصرياً بمعزل عن الـ (GPS)، إلى جانب حواسيب لوحية مفردة (SBC) مُرجح انتماؤها لفئة (Orange Pi/Rockchip) الصينية لإدارة أنظمة المركبة.

(ويُشار فنياً إلى أن معالج Jetson المضبوط هنا قدرته 472 غيغافلوب، وهو جيل أقدم وأضعف بكثير من طراز Orin الموثق حديثاً في مسيّرات "شاهد" بأوكرانيا).

كما تضمنت الشحنة المضبوطة أجهزة اتصال ونقل بيانات مدنية موثوقة مثل (Ebyte E90-DTU) الصيني و(MOXA NPort) التايواني،ومعدات متكاملة لمحطات التحكم الأرضية، أبرزها شاشات عرض (FPV) مقاس 7 بوصات بعلامة (RXCRC) الصينية مزودة بهوائيات مزدوجة لتقليل انقطاع البث. وتُستخدم هذه الشاشات من قبل المشغلين لتوجيه المسيّرات الانتحارية التكتيكية يدوياً عبر الفيديو حتى لحظة الاصطدام بالهدف، بالإضافة إلى العشرات من شاشات (RXCRC) بتردد 5.8 غيغاهرتز، والمخصصة لتوجيه مسيّرات (FPV) الانتحارية يدوياً عبر مشغل أرضي.

واذا ما دققنا في الجانب التشغيلي لهذه المكونات ،فهي لا تدعم تنفيذ ضربات استراتيجية بعيدة المدى. التقنيات المضبوطة (خاصة شاشات FPV ووصلات البيانات) مخصصة لمنظومات تكتيكية قصيرة المدى (من 3 إلى 16 كم)، وتُستخدم بشكل أساسي للزوارق المسيّرة المفخخة (USV)، والتي بدأت مليشيا الحوثي استخدامها بشكل مكثف في التصعيد الحالي، بالإضافة للمسيّرات التكتيكية لاستهداف أهداف قريبة كالسفن والمرافق الساحلية، ومع أن بلد التصنيع لمكونات الشحنة هي الصين وتايوان وأمريكا، لكن مسار الشحنة يتسق تماماً مع شبكة التوريد الإيرانية، كون طهران تعتمد على تهريب إلكترونيات تجارية عبر وسطاء صينيين، وهو ما يتطابق مع تقارير مؤسسة (CAR) التي أثبتت سابقاً أن 5% فقط من مكونات مسيّرات الحوثيين تصنع في إيران، بينما البقية مستوردة تجارياً.

غير ان الدليل الاقوى على ضلوع الحرس الثوري الايراني في الشحنة، هوما شملته الشحنة على مئات المحركات الصغيرة، ومشغلات التوجيه (لتحريك زعانف المسيّرات)، ومضخات وقود كهربائية مزودة بلوحات تحكم مدمجة، وهو ما يتطابق فنياً مع متطلبات تشغيل المحركات المكبسية المستخدمة في عائلة المسيرات الانتحارية الإيرانية "شاهد" و"وعيد".

وظهرت في قسم الدفع والتحكم الميكانيكي، مضخات وقود مزودة بمحركات تيار مستمر (DC) ولوحات قيادة خضراء، وهو ما يتطابق مع وظيفة "أنظمة حقن الوقود" للمحركات المكبسية في المسيّرات الانتحارية. كما ضمت الشحنة مشغلات ميكانيكية بمشتتات حرارية وحاضنات ألمنيوم تُستخدم لتحريك أسطح التوجيه (الزعانف والدفات).

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

26 سبتمبر
العدد (2261) الخميس 21 ربيع أول 1448هـ
الموافق 3 سبتمبر 2026م

## جلسة ساخنة داخل مجلس النواب الأمريكي تألقت فيها الباحثة اليمنية الامريكية ندوى الدوسري

# الكونغرس يصنف الحوثيين جماعة إرهابية.. وباحثة معهد الشرق الأوسط تفجّر مفاجأة صادمة

## - الدوسري: تمكين الدولة اليمنية مفتاح مواجهة الحوثيين وحماية البحر الأحمر
## - خبراء روس ودعم صيني خلف استهداف سفن البحرالأحمر

متابعات:

عقب جلسة ساخنة شهدها قبة مجلس النواب الامريكي-الكونغرس- أمس الأول الثلاثاء، تألقت فيها الباحثة في معهد الشرق الأوسط اليمنية الأمريكية، ندوى الدوسري وهي تدلي بشهادتها أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي، اكد الكونغرس على تصنيف مليشيا الحوثي منظمة ارهابية دولية، داعيا الإدارة الامريكية إلى دعم الحكومة اليمنية سياسياً وعسكرياً واستخباراتياً، وتطوير قدراتها في القيادة والسيطرة والاستطلاع والدفاع الجوي ومكافحة المسيّرات والأمن البحري، بالتنسيق مع الحلفاء الإقليميين، وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية، دون الحاجة إلى تدخل بري أمريكي مباشر.

وقدمت الباحثة في معهد الشرق الأوسط ندوى الدوسري ،الثلاثاء الموافق 1 سبتمبر/أيلول 2026، إحاطة شاملة أمام اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية في مجلس النواب الأمريكي حول تطورات المشهد اليمني والمنطقة، استعرضت خلالها أبعاد التهديدات المتصاعدة التي تشكلها مليشيا الحوثي على الأمن الداخلي وسلامة الملاحة البحرية والمصالح الدولية في المنطقة.

وحذرت من أن الحوثيين لم يعودوا مجرد طرف محلي في الحرب اليمنية، بل تحولوا إلى تهديد إقليمي يمس أمن البحر الأحمر والملاحة الدولية والمصالح الأمريكية.

وقالت الخبيرة اليمنية-الأمريكية: إن مليشيا الحوثي الإرهابية تحولت من تمرد محدود في جبال صعدة بشمال اليمن إلى تهديد إقليمي، بفعل الدعم الإيراني المستمر، والاستخفاف بخطورتها من جانب الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لسنوات.

وأوضحت الدوسري أن مليشيا الحوثي الارهابية، انتقلت من حركة تمرد في جبال صعدة إلى جماعة تسيطر على صنعاء ومؤسسات وموارد واسعة للدولة، وتمتلك صواريخ باليستية ومجنحة وطائرات مسيّرة وأسلحة مضادة للسفن. وقالت إن الدعم الإيراني في التدريب والتسليح ونقل التكنولوجيا كان عاملاً رئيسياً في هذا التحول، لكنه لم يعد العامل الوحيد، إذ طور الحوثيون شبكات وقدرات ومصالح إقليمية خاصة بهم.

وقالت إن الدعم الإيراني ساعد الحوثيين على تجاوز الفجوة بين طموحاتهم وقدراتهم، ومكنهم من الحصول صواريخ وطائرات مسيرة متطورة قادرة على استهداف السفن والأهداف في أنحاء المنطقة، لافتة إلى مهاجمتهم سفناً تجارية واستهداف القوات الأمريكية وحلفائها ودفع شركات شحن كبرى إلى تجنب البحر الأحمر.

وفي حين دعت الدوسري إلى تمكين اليمنيين من استعادة الأراضي الخاضعة لسيطرة الحوثيين، مؤكدة أن ذلك لا يتطلب نشر قوات أمريكية على الأرض، وإنما قيادة أمريكية والعمل مع الحلفاء لتوفير الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي للحكومة اليمنية بما يمكنها من استعادة سلطة الدولة.

اكدت " أن تمكين الحكومة الشرعية يمثل الخيار الأكثر نجاعة لتقويض النفوذ الحوثي وإنهاء الخطر المحدق بطرق التجارة العالمية ووضع حد للكارثة الإنسانية المتفاقمة".

واضافت: اليمنيون قادرون على حسم المعركة وإنهاء التهديد واستعادة مؤسسات الدولة حال توفر الدعم والإسناد الدولي اللازم، مشيرة إلى أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تقصف طريقها للخروج من مشكلة الحوثيين، وأن الحل المستدام يتمثل في تمكين الحكومة اليمنية.

ودعت الدوسري واشنطن إلى انتهاج سياسة ثابتة وفاعلة ترتكز على تعزيز قدرات الدولة اليمنية وتأمين الممرات المائية الحيوية وتحييد خطر المليشيات الحوثية باعتبارها أداة لزعزعة الاستقرار وعقبة رئيسية أمام تحقيق السلام، مشددة على ضرورة قيام الإدارة الأمريكية بتبني استراتيجية حازمة لتقديم الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً بما يمكنها من استعادة السيطرة على المناطق الخاضعة لنفوذ الانقلاب وبسط نفوذ الدولة وسيادتها على كامل التراب الوطني.

وأكدت أن مواجهة الحوثيين تتطلب استراتيجية أمريكية طويلة الأمد، معتبرة أن السيطرة على الأراضي تمثل المصدر الأهم لقوة المليشيا الحوثية الايرانية، لأنها توفر لها السكان للتجنيد والإيرادات والموانئ وطرق التهريب والمساحات اللازمة لبناء الأسلحة وتخزينها.

وأشارت الى أن المجتمع الدولي والولايات المتحدة قللا لسنوات من خطورة الجماعة وطموحاتها وقدرتها على تطوير السلاح والاستفادة من الدعم الإيراني، كاشفة عن تورط شركات صينية في تسهيل عمليات تهريب الأسلحة ورصد حركة الملاحة البحرية لصالح الحوثيين إلى جانب وجود خبراء عسكريين من روسيا في صنعاء لتقديم الدعم الفني للجماعة في استهداف السفن مشيرة إلى أن موسكو وبكين تستغلان الذراع الحوثية لتوسيع رقعة نفوذهما الإقليمي وتقويض الحضور الأمريكي، موضحة أن الحوثيين استغلوا المفاوضات ووقف إطلاق النار لكسب الوقت وتوطيد سلطتهم وتعزيز قدراتهم العسكرية، مشيرة إلى أن التهديد الذي كان يُعتقد أنه قابل للاحتواء داخل اليمن امتد إلى خارجه، وصولًا إلى تهديد القوات الأمريكية والملاحة الدولية.

وحذرت الدوسري من أن الضربات الجوية وحدها لن تنهي التهديد الحوثي، وأن التدخلات العسكرية المتكررة قد تجر الولايات المتحدة إلى حرب استنزاف طويلة، في حين أظهرت المليشيا قدرتها على التكيف والتوسع، بما في ذلك امتداد نفوذها إلى القرن الأفريقي والتعاون مع جماعات إرهابية، بحسب قولها.

وأكدت الدوسري أن مليشيا الحوثي تمارس القمع ضد الشعب اليمني والمعارضين والقبائل والنساء والأقليات، إلى جانب عسكرة المجتمع وتجنيد الأطفال والشباب واخضاعهم للتلقين العقائدي، محذرة من أن المليشيا لا تعد مقاتلين لحروب اليوم فقط، بل تعمل على تشكيل جيل يرى الولايات المتحدة عدوا.

### البحر الأحمر.. انتقال التهديد إلى الخارج

واعتبرت الباحثة الدوسري، أن هجمات الحوثيين على الملاحة منذ 2023 أثبتت انتقال تهديد الجماعة من الداخل اليمني إلى الإقليم والعالم، وقدرتها على استهداف السفن والممرات البحرية الحيوية، محذرة من تمدد شبكات مليشيا الحوثي نحو القرن الأفريقي وخليج عدن، مشيرة إلى ان تقارير عن تنامي علاقاتهم مع حركة الشباب الصومالية وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب في مجالات مرتبطة بالتدريب والأسلحة والطائرات المسيّرة.

### ستوكهولم وسياسة خفض التصعيد

وانتقدت الدوسري، السياسة الدولية التي ركزت على خفض التصعيد دون بناء ضغط حقيقي على جماعة الحوثي الارهابية، وقدمت اتفاق ستوكهولم 2018 مثالاً، معتبرة أن وقف العمليات العسكرية في الحديدة أبقى المدينة وموانئها تحت سيطرة الجماعة ،وترى أن الحوثيين استغلوا فترات الهدنة وخفض التصعيد لتعزيز سيطرتهم وتجنيد المقاتلين وتطوير قدراتهم العسكرية.

### الضربات والعقوبات لا تكفي

وأكدت أن الضربات الأمريكية نجحت في إضعاف بعض القدرات الحوثية، لكنها لم تنه التهديد، كما أن العقوبات وتصنيف الجماعة منظمة إرهابية وملاحقة شبكات التمويل والتهريب تظل أدوات مهمة لكنها غير كافية بمفردها، فالسيطرة على الأرض والموانئ والموارد والسكان، بحسب الشهادة، تمنح الحوثيين القدرة على جمع الإيرادات والتجنيد وإعادة بناء ترسانتهم العسكرية.

### الحل: تمكين الحكومة اليمنية

وشددت الباحثة الدوسري في ختام شهادتها، إلى أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تقصف طريقها للخروج من مشكلة الحوثيين، وأن الحل المستدام يتمثل في تمكين الحكومة اليمنية الشرعية وبناء قدراتها لاستعادة مؤسسات الدولة والأراضي، داعية إلى دعم الحكومة سياسياً وعسكرياً واستخباراتياً، وتطوير قدراتها في القيادة والسيطرة والاستطلاع والدفاع الجوي ومكافحة المسيّرات والأمن البحري، بالتنسيق مع الحلفاء الإقليميين، وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية، دون الحاجة إلى تدخل بري أمريكي مباشر.

## أشادوا بشجاعتها وصراحتها

# اليمنيون: شهادة الدوسري تمثلنا

الشفافية الصراحة التي ابدتها الباحثة اليمنية الامريكية ندوى الدوسري ،امام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الامريكي(الكونغرس)، لاقت ترحيبا واشادة كبيرة من الشعب اليمني صغيرهم وكبيرهم، وسارع الناشطون الى نشر مقتطفات من شهادتها القوية والصريحة، الى حد ان الباحثة ندوى الدوسري، وجهت رسالة شكر على حسابها في منصة(X)، قالت فيها: اشكر من اعماق قلبي كل من شارك ونشر شهادتي في الكونجرس اليوم. ممتنة جداً لكل هذا الدعم والمحبة ولكل كلمة طيبة وصلتني منكم. اعتذر عن عدم قدرتي على الرد على الجميع، لكن كل كلمة وكل رسالة تعني لي الكثير.

لقد غمرتموني بمحبتكم وكرمكم، وأسعدني بشكل خاص أن تجد كلماتي هذا الصدى بين أبناء بلدي. أتمنى أن أكون دائماً عند حسن ظنكم.

واما اشادة اليمنيين، نقدم بعضا منها:-

إذ قالت وزير الشؤون القانونية، القاضي اشراق المقطري: ما قدّمته الباحثة ندوى الدوسري، أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي، لم يكن مجرد إحاطة بحثية، بل شهادة وطنية شجاعة حملت إلى صُنّاع القرار حقيقة ما عاناه اليمنيون واليمنيات على مدى سنوات، وكشفت بوضوح طبيعة التهديد الذي تمثله مليشيا الحوثي الإرهابية على اليمن والمنطقة والملاحة الدولية.

لقد تحدثت ندوى بصلابة ووضوح، ووضعت الوقائع في سياقها الصحيح، مؤكدة أن الحوثيين لم يكونوا يومًا مشروع سلام أو شريكًا طبيعيًا في بناء الدولة، بل جماعة مسلحة انقلبت على مؤسساتها، وقمعت اليمنيين، واستثمرت فترات التهدئة في تعزيز ترسانتها وتوسيع نفوذها بدعم إيراني.

كما أحسنت التأكيد على أن مواجهة هذا التهديد لا تتحقق بالضربات والعقوبات وحدها، وإنما بتمكين الحكومة اليمنية ، وتعزيز مؤسسات الدولة وقدراتها على استعادة أراضيها وحماية مواطنيها وبسط سلطتها.

كل التقدير للباحثة ندوى الدوسري على هذا الموقف المسؤول، وعلى ثباتها في حمل قضية اليمن والدفاع عن حق اليمنيين في استعادة دولتهم وإنهاء الانقلاب، بصوتٍ قوي وحجةٍ رصينة أمام أحد أهم منابر صنع القرار الدولي.

من جهته قال الناشط ابراهيم جلال: قدمت الباحثة في معهد الشرق الأوسط ندوى الدوسري @Ndawsari أمام الكونجرس الأمريكي شهادةً يمنيةً واضحةً، فككت فيها أبعاد التهديد الحوثي العابر للحدود، منطلقة من منطق الدولة والجمهورية وحق اليمنيين في العيش بكرامة.

واكد ان ندوى قالت ما طال تجاهله:لا أمن مستدام للبحر الأحمر ما دام مصدر التهديد الحوثي قائماً داخل اليمن، ولا أفق لسلام عادل مع مليشيا حولت كل هدنة ووساطة إلى فرصة لإعادة التموضع والتسلح واستئناف الحرب وتوسيع تهديدها إقليميا، براً وبحراً وجواً.

ولفت الى ندوى لذلك دعت الإدارة الأمريكية إلى دعم الحكومة اليمنية سياسياً وعسكرياً، وتعزيز قدرتها على استعادة ما تبقى من التراب الوطني بالتنسيق مع الشركاء الإقليميين، مؤكدةً أن معالجة التهديد من جذوره تبدأ باستعادة الدولة لأرضها وسيادتها، لا بإدارة تداعيات الأزمة إلى ما لا نهاية.

وقال بوضوح نادر منذ 2015، يسمع الكونجرس صوتاً يمنياً صادقاً ومخلصاً يعبر عن تطلعات ملايين اليمنيين ويدرك متطلبات الأمن الإقليمي بعيداً عن أصحاب المواقف الرمادية.

واكد انه منذ بداية الحرب، تغيرت مواقف كثيرين، وبقيت ندوى كعيبان؛ راسخةً لا تحركها الرياح، واضحة البوصلة، مؤمنة بعدالة القضية، لا تساوم على الدولة ولا تُوارب في توصيف "التهديد الحوثي" أمام العالم. ندوى، ومن يشبه ندوى.

الى ذلك، قال الناشط عبدربه السقاف الطهيفي : لو كان في اليمن ندويان، لكان حاله أفضل، وأفضل من ذلك أن يكنَّ ثلاثًا.

واضاف: عرفت الباحثة الأمريكية ندوى الدوسري قبل أكثر من عشرين عامًا، فقد كانت مهتمة بمأرب والمجتمع البدوي، وزارت مأرب كثيرًا، وكان ولا يزال واضحًا لكل من يعرفها أنها شديدة الذكاء والدقة. ومنذ حينها وأنا أعرف أن ندوى نجمة في كل سماء تحلّ فيها.

واشار الى انه سعيد بردود فعل اليمنيين وافتخارهم بها بعد الإحاطة التي قدمتها في الكونغرس.. لكن ما قد لا يعلمه الكثير أن تلك الكلمات القليلة والمكثفة لم تكن كلمات خطابية؛ فوراءها سنوات من البحث والعمل الميداني لهذه الباحثة الفذة.

وأشار الى ان التقرير أعدته الباحثة شارك فيه، حول العلاقة بين جماعة الحوثي والتنظيمات الإرهابية في أفريقيا. وأدعوكم هنا إلى قراءة التقرير الذي شاركت في إعداده:(From Spoke to Hub: The Houthis in Africa)

المنشور في 24 أغسطس 2026، وهو تقرير بحثي ضخم من 41 صفحة، يقارب 15 ألف كلمة، واستند إلى نحو مئة مقابلة معمقة، إلى جانب كمّ كبير من الوثائق والبيانات.

واكد ان هذا البحث الضخم والثري يقف خلف جملة واحدة فقط وردت في الإحاطة، وهو مثال على قيمة تلك الإحاطة، وعلى حجم العمل المتقن الذي يقف وراء كلماتها القليلة، خاتما منشوره بالقول: فخورون بالباحثة المتألقة @Ndawsari ندوى الدوسري، وبكل صوت يدرك جيدًا ما يقول.

*من جهته، يرى الكاتب والباحث، عادل الاحمدي، ان الاحاطة كانت إحاطة قوية ورؤية واضحة وناجعة قدمتها الباحثة في معهد الشرق الأوسط ندوى الدوسري @Ndawsari

وقال في منشور له على حسابه في منصة(X) كشفت ندوى وبكل جرأة ووضوح عن دور صيني وروسي في تقوية مليشيا الحوثيين حيث تقوم شركات صينية بمساعدة الجماعة الإرهابية في تهريب السلاح ورصد السفن، بينما كان يتواجد خبراء روس في 2024 بصنعاء لمساعدة الحوثيين على استهداف السفن، وبما يبدو وكأن بكين وموسكو تستخدمان الذراع الإيراني الحوثي لتوسيع نفوذهما في المنطقة على حساب الدور الأمريكي ما يستدعي من الإدارة الأمريكية تحركا جادا لدعم الحكومة اليمنية سياسيا وعسكريا واقتصاديا لاستعادة الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون وبسط سلطان الدولة على كامل أراضي الدولة وهذا هو السبيل الوحيد لإسكات التهديد الحوثي المتنامي للمصالح الدولية علاوة على الضرر الذي يعانيه الشعب اليمني جراء سيطرة هذه المليشيات.

واضاف: بدت "ندوى" مكتملة الفهم حول أبعاد الخطر الحوثي سياسياً وإنسانياً، وعلى قدر كبير من القدرة على التعبير عن ذلك الفهم المكتمل وجاءت شهادتها متوافقة مع غالبية اليمنيين، ومن الوجيه أن تؤخذ رؤيتها بعين الاهتمام من قبل أعضاء لجنة العلاقات الخارجية وأن يتحول ذلك لتوصيات يتم رفعها للإدارة الأمريكية للخروج بقرارات من شأنها تسريع إعادة السلام لليمن وتأمين الملاحة، بهزيمة الحوثي بوصفه آلة الحرب وعود ثقابها المتجدد.

واكد الاحمدي، قائلا: أنا كباحث يمني متتبع لخط سير الجماعة الحوثية منذ تمردها الأول في 2004، أعبر عن امتناني للرؤية الثاقبة التي تحملها الدوسري، وأعزز طرحها بالتأكيد على أن تقديم الدعم للحكومة اليمنية سيكون كفيلا في إنهاء هذا الخطر خصوصا وأن هناك تأييدا شعبيا كبيرا ومتصاعدا لأية عملية عسكرية تنهي كابوس الحوثيين.

واضاف"لقد أظهر الشعب اليمني صبرا طويلا لكي يختبر المجتمع الدولي معطى معلوم النتيجة وهو أن الحوثية تم تصميمها لتكون أداة حرب ويتعذر عليها أن تكون جزءا من حل سلمي. لكن الصبر اليوم ينفد والمعاناة تصل إلى أوجها. إنه مصير شعب مثلما هو قضية مصالح دولية تتعرض للتهديد المتواصل".

واشار الى "لا يحتاج اليمنيون أن يأتي أحد ليحارب الحوثيين بالنيابة عنهم، فقط يحتاجون الدعم والثقة أن بمقدور الحكومة والشعب إنهاء هذا الخطر في وقت قياسي".

وفي ختام منشوره، شكر الاستاذ عادل الاحمدي، ندوى الدوسري، وقال" شكرا ندوى وزميلتها، وشكرا للسيناتورات الذين تعاطوا مع شهادتهما بعين الجدية والمسؤولية، ونرجو أن يكون خلاص اليمن من كارثة الحوثي محل اتفاق بين أقطاب السياسة الأمريكية جمهوريين وديمقراطيين".

*الى ذلك قال الناشط، جلال الخامري: تابعت شهادة #ندوى_الدوسري أمام الكونغرس الأمريكي، فكان الفرق واضحاً بين صوت يحمل قضية اليمن بصدق، وأصوات يمنية في الغرب حولت القضية إلى وظيفة ومنبراً لترديد سرديات الحوثي وتلميع مليشياته.

واكد ان ندوى تحدثت بعلم وشجاعة ووضوح، دون تملق أو مواربة أو مساومة على حقيقة ما يجري في اليمن. اليمن بحاجة إلى أصوات تدافع عنه، لا إلى ناشطين يمنيين ويمنيات في اروقة الأمم المتحدة ومراكز البحوث الأمريكية يتحدثون باسمه بينما يطبلون للحوثي ليجعلوه واجهة مقبولة أمام العالم، مقابل دولارات يرسلها لهم الحوثي .

ووجه لها كلمة شكر، وقال : " كل التقدير والشكر لدكتورة ندوى الدوسري :نموذج للباحثة والسياسية التي انحازت للحقيقة ولمأساة اليمن.

*أما الصحفي والناشط سفيان جبران ،قال: كان باقي نقطة النفوذ الناعم للحوثيين وحزب الله وإيران بمراكز البحوث والمنظمات والجامعات في الغرب وفي الحزب الديمقراطي.

واضاف"شكراً @Ndawsari وأنت تضعين النقاط على الحروف أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي

أتابعك منذ فترة ورأيتك أفصح من يشرح ويصف الوضع باليمن

وكلما حذرت منه حدث بالواقع".

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

# (الردع المتكامل).. استعادة المبادرة وبناء الطريق إلى الدولة

خليل الزكري

دخلت المواجهة مع جماعة مليشيا الحوثي الإرهابية مرحلة تحتاج فيها الدولة إلى إعادة تعريف أدوات الصراع وأهدافه. فسنوات طويلة من التعامل مع التصعيد من موقع رد الفعل، أنتجت معادلة سمحت للمليشيا بامتلاك المبادرة في أوقات كثيرة، بينما انشغلت الحكومة الشرعية باحتواء النتائج ومحاولة منع توسع دائرة الحرب.

في هذا السياق، يأتي قرار مجلس القيادة الرئاسي بإقرار مزيد من إجراءات "الردع المتكامل" بوصفه تحولا في طريقة إدارة المواجهة.

وربطت قرارات مجلس القيادة الأخيرة، بين القوة العسكرية والأمنية والاستخباراتية والإجراءات الاقتصادية.

وركزت على العمل الاستباقي ضد مصادر التهديد ومراكز القيادة والسيطرة، إلى جانب تجفيف شبكات التهريب ومصادر تمويل الحرب.

المغزى الأهم في هذه المقاربة هو الانتقال إلى استراتيجية فعالة تجعل قرار التصعيد الحوثي أكثر كلفة بحيث تعيد المليشيا حساباتها قبل الإقدام عليه.

## الردع بدل انتظار الضربة

والردع في هذه الحالة لا يعني الدخول في حرب مفتوحة بلا سقف، كما لا يعني البحث عن معركة واسعة في كل الجبهات.

وجوهر الردع هو بناء قدرة تجعل الخصم يدرك أن كل تصعيد ستكون له كلفة عسكرية وأمنية واقتصادية وسياسية.

ولهذا فإن حديث مجلس القيادة عن "امتلاك زمام المبادرة" يمثل النقطة الأكثر أهمية.. وامتلاك المبادرة يعني أن الحكومة لا تنتظر الضربة حتى تتحرك، وإنما تبني منظومة قادرة على اكتشاف مصادر التهديد والتعامل معها قبل تحولها إلى خطر على المدن والمنشآت والقوات.

وتكتسب هذه المقاربة أهميتها من طبيعة التهديد الحوثي نفسه، فالجماعة لا تعتمد على نمط عسكري تقليدي، وإنما تستخدم مزيجا من الصواريخ والمسيرات والشبكات الأمنية والتمويلية والتهريب، إلى جانب قدرتها على توظيف الجغرافيا والمجتمع والاقتصاد في خدمة المجهود الحربي.

لذلك لا يمكن مواجهة هذا النوع من التهديد بأداة واحدة.

## لماذا الردع المتكامل؟

تستطيع القوة العسكرية وحدها إيقاف هجوم، بيد أنها لا تستطيع وحدها تعطيل المنظومة التي تنتج الهجوم.

والردع المتكامل يبدأ من الجبهة العسكرية، ليمتد إلى منظومة الاستخبارات والإنذار المبكر، وحماية المنشآت، وتأمين المنافذ، ومكافحة التهريب، وضبط الموارد، وتجفيف مصادر تمويل الحرب.

وهنا تبرز أهمية الإجراءات الاقتصادية التي أعلنها مجلس القيادة بالتوازي مع الإجراءات العسكرية. فمكافحة التهريب جزء من القدرة على تقليص الموارد التي تغذي الحرب.

وبدأ مجلس القيادة الرئاسي بالفعل في تحويل هذا الجانب إلى إجراءات عملية تستهدف حماية المنافذ وتقويض اقتصاد الحرب ومصادر تمويل وتسليح الحوثيين.

لكن نجاح هذا المسار يتطلب معادلة دقيقة، تتمثل في ضرب اقتصاد الحرب دون إرباك الاقتصاد المدني.

فحماية التجارة المشروعة، والتحويلات، والغذاء والدواء، والقطاع الخاص، ليست تفاصيل جانبية، وإنما جزء من الحفاظ على الحاضنة الاجتماعية للدولة.

## تغيير حسابات مليشيا الحوثي

لا ينبغي قياس نجاح الردع بعدد الضربات أو حجم البيانات العسكرية، المعيار الحقيقي هو تغير سلوك الخصم.

فإذا أصبح التنظيم الحوثي الارهابي مضطرا إلى تغيير مواقع إطلاقه، أو تقليص عملياته، أو إخفاء قدراته، أو زيادة الإنفاق لحماية قياداته ومخازنه وشبكات تمويله، فهذا يعني أن الردع بدأ يؤدي وظيفته، والأهم أن تتراكم هذه الكلفة مع الوقت.

فالجماعات المسلحة تستطيع تحمل ضربة أو عدة ضربات، لكنها تواجه مشكلة مختلفة عندما تتحول الضغوط إلى منظومة مستمرة تستنزف قدرتها على التمويل والتجنيد والحركة والمبادرة.

من هنا تصبح المعركة مع جماعة الحوثي الارهابية معركة على القدرة والاستدامة، وليس فقط على المواقع.

## الحديدة.. اختبار الاستراتيجية الجديدة

في هذه المعادلة تبرز الحديدة والساحل الغربي بوصفهما إحدى أهم ساحات الاختبار

، وتعد معركة الحديدة وتهامة والشريط الساحلي من أبرز جبهات المعركة الوطنية،

وتتجاوز أهمية الحديدة موقعها العسكري، فهناك الموانئ، والساحل، وطرق التجارة، وأمن البحر الأحمر، والبعد الاقتصادي، فضلًا عن موقع تهامة في المعادلة الوطنية.

لهذا فإن أي استراتيجية تجاه الحديدة تحتاج إلى رؤية متكاملة تبدأ بالأمن العسكري ولا تنتهي عنده، فالانتصار العسكري الذي لا تنتج عنه سلطة مستقرة يظل انتصارا غير مكتمل.

## وحدة الجبهات شرط للردع

لا يمكن بناء ردع متكامل مع قرار عسكري مجزأ، فالحكومة تضم قوى وتشكيلات عسكرية متعددة، وهذه حقيقة سياسية وميدانية ، فالمطلوب ليس إلغاء هذا التنوع بالقوة أو القفز فوق الواقع، وإنما تحويله إلى قوة تعمل ضمن استراتيجية وطنية واحدة.

وتعني وحدة الجبهات وحدة الأولويات وتبادل المعلومات وتنسيق العمليات وتوزيع الموارد وفق الاحتياج، مع وجود مركز سياسي وعسكري قادر على تحديد اتجاه المعركة.

وهنا يجب التفريق بين التعدد والتشرذم؛ فالتعدد يمكن إدارته داخل الدولة، أما التشرذم فيحول الموارد العسكرية إلى جزر منفصلة ويمنح الخصم فرصة لاستثمار التناقضات.

والمعركة ضد جماعة الحوثي لا تحتاج إلى تطابق كامل بين القوى اليمنية، وإنما تحتاج إلى اتفاق واضح على الهدف الذي يجمعها، المتمثل في استعادة مؤسسات الدولة وإنهاء الانقلاب ومنع احتكار جماعة مسلحة لقرار الحرب والسلم.

## الردع لا يعني إغلاق الباب أمام السياسة

قد يبدو للوهلة الأولى أن تعزيز القوة العسكرية يتعارض مع فرص التسوية السياسية ، لكن الواقع الاستراتيجي، اليوم أكثر تعقيدا، فالتفاوض من دون قدرة على الردع يضعف الدولة، كما أن القوة العسكرية من دون هدف سياسي قد تنتج حربا طويلة بلا نهاية واضحة.

لذلك ينبغي أن تعمل القوة والسياسة في مسارين متوازيين؛ القوة تعيد ضبط ميزان الكلفة، والسياسة تحدد شكل التسوية التي يمكن أن تنهي الصراع.

وفي هذا السياق، فإن استعادة الدولة ليست دعوة إلى الانتقام، وهو ما حرص مجلس القيادة على تأكيده عندما شدد على أن المعركة تستهدف مشروع الانقلاب والسلاح خارج مؤسسات الدولة، وليس منطقة أو قبيلة أو مذهبا، مع التعهد بحماية الملكيات والحقوق والوظيفة العامة ومنع الانتقام والإقصاء.

هذه الرسالة ليست تفصيلا إعلاميا، إنها جزء من استراتيجية استعادة الدولة، لأن المجتمع في مناطق سيطرة مليشيا الحوثي سيكون جزءًا أساسيا من أي عملية انتقال سياسي أو عسكري مقبلة .

## كسب المجتمع جزء من معركة الردع

تحتاج الدولة إلى أن تخاطب المواطن في مناطق سيطرة جماعة الحوثي باعتباره مواطنا ينتظر استعادة الدولة، لا باعتباره خصما.

وهذا يتطلب ضمانات واضحة بشأن الملكية والوظيفة والخدمات والسلامة الشخصية، إلى جانب رفض الانتقام الجماعي والإقصاء على أساس المنطقة أو القبيلة أو الانتماء السياسي.

وكلما كانت صورة الدولة القادمة أكثر وضوحا وطمأنة، تراجعت قدرة الحوثيين على تصوير أي تحرك عسكري باعتباره حربا على المجتمع نفسه.

وهنا يتحول الخطاب السياسي إلى عنصر من عناصر القوة، لأنه يفصل بين الجماعة المسلحة وبين المجتمع الذي تحاول احتكاره وتمثيله.

## المعركة الاقتصادية الوجه الآخر للردع

يعد الاقتصاد أحد ميادين الحرب التي لم تحصل دائما على الاهتمام الذي تستحقه.. وتحتاج الجماعة التي تخوض حربا إلى المال لشراء السلاح، ودفع الأموال للمقاتلين، وتمويل شبكات التجنيد، والحفاظ على منظومتها الأمنية.

لذلك فإن استعادة موارد الدولة وضبط المنافذ ومكافحة التهريب وملاحقة شبكات التمويل يمكن أن تكون أكثر تأثيرا من بعض العمليات العسكرية المحدودة.

ويحتاج هذا المسار يحتاج إلى مؤسسات قوية وقانون واضح؛ فلا يمكن أن تتحول مكافحة التهريب إلى حملة انتقائية، ولا يمكن أن يصبح الملف الاقتصادي وسيلة لمعاقبة النشاط التجاري المشروع.

فالهدف هو تجفيف اقتصاد الحرب، لا تجفيف اقتصاد المواطنين.

## ما الذي تحتاجه الاستراتيجية الآن؟

إذا أرادت الحكومة الشرعية تحويل "الردع المتكامل" إلى سياسة فعلية، فإن الأولوية تتمثل في بناء منظومة مترابطة تقوم على خمسة عناصر:

أولها، توحيد مركز القرار السياسي والعسكري والأمني، بحيث تعمل مختلف التشكيلات ضمن تصور وطني واحد.

ثانيها، تطوير منظومة الاستخبارات والإنذار المبكر، لأن الردع الفعال يبدأ من معرفة التهديد قبل وصوله إلى هدفه.

ثالثها، تحديد الجبهات ذات القيمة الاستراتيجية العالية، بدل استنزاف الموارد في عمليات متفرقة لا تغير ميزان القوة.

رابعها، استهداف اقتصاد الحرب وشبكات التهريب والتمويل مع حماية الاقتصاد المدني.

خامسها، إعداد تصور سياسي وإداري واضح للمناطق التي يمكن أن تنتقل من سيطرة الحوثيين، حتى لا تتحول المعركة بعد استعادة الأرض إلى فراغ سياسي وأمني.

## من الدفاع عن الدولة لاستعادة الدولة

المرحلة الجديدة تحتاج إلى تجاوز عقلية انتظار الهجوم ثم التعامل مع آثاره.

وتحتاج الدولة التي تريد استعادة مؤسساتها إلى أن تعرف بالضبط أين تريد أن تصل، وما الأدوات التي تحتاجها، وكيف تقيس نجاحها.

ومن هنا فإن "الردع المتكامل" يمكن أن يمثل نقطة انتقال من إدارة الحرب إلى إدارة ميزان القوة.

فالمطلوب ليس حربا أكبر، وإنما استراتيجية أكثر تنظيما، وليس المطلوب فتح كل الجبهات في وقت واحد، وإنما اختيار نقاط الضغط التي تحقق أكبر أثر بأقل استنزاف.

كما أن المطلوب، ليس إقصاء القوى المختلفة، وإنما وضع قدراتها داخل إطار وطني واحد.

وفي النهاية، فإن استعادة الدولة تمر بثلاث مراحل مترابطة، تتمثل في استعادة الأرض، واستعادة المؤسسات، واستعادة احتكار الدولة للقوة والقرار.

وإذا نجحت الحكومة في بناء الردع، فإنها لا تفتح الطريق أمام العمل العسكري فقط، بل تفتح الطريق أمام تسوية سياسية أكثر توازنا. أما إذا فشلت عملية بناء الردع، ستظل التسوية مجرد هدنة مؤقتة بين جولة وأخرى.

لهذا فإن خيار "الردع المتكامل" لا ينبغي النظر إليه باعتباره خيارا للحرب من أجل الحرب، وإنما باعتباره أداة لإعادة الاعتبار للدولة، وتغيير حسابات الجماعات المسلحة، وتهيئة الظروف لاستعادة المؤسسات وإنهاء الانقلاب على أساس سياسي قابل للحياة.

وهذه هي النقطة التي ينبغي أن تتجمع حولها المرحلة المقبلة، لتشكيل قوة عسكرية موحدة، واقتصاد قادر على تمويل الحكومة، ومؤسسات أمنية واستخباراتية فعالة، ومسار سياسي واضح؛ وجميعها تعمل تحت هدف واحد هو استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب الحوثي المدعوم من ايران.


# إعلان مناقصة

**تعلن هيئة مستشفى مأرب العام عن رغبتها في انزال المناقصات العامة التالية:**

| رقم المناقصة | موضوع المناقصة | رسوم العطاء | تاريخ وساعة ويوم فتح المظاريف | مبلغ الضمان | مدة سريان الضمان |
|---|---|---|---|---|---|
| 2026/10م | توريد أدوية سرطان | 20,000 ريال | 2026/9/17م 11:30 ظهراً- الخميس | 3.000,000 ريال | 90 يوما |

**فعلى الموردين الراغبين الدخول في هذه المناقصات التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي لشراء وثائق المناقصات إلى العنوان التالي: إدارة المشتريات والمخازن بالمقر الرسمي بهيئة مستشفى مـــارب العام تلفون (06/304033) فاكس (06/301003)**

**يقدم العطاء اصل في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر ومكتوب عليه اسم الجهة والمشروع ورقم المناقصة، واسم مقدم العطاء، وفي طيه البيانات التالية:**

1 - ضمان بنكي غير مشروط من بنك معتمد او شيك مقبول الدفع بحسب ما ذكر اعلاه.
2 - صور من (البطاقة الضريبية - البطاقة التأمينية - السجل التجاري - البطاقة الزكوية) ساريات المفعول لعام 2026م.
3 - صورة من شهادة مزاولة المهنة صادرة من الهيئة العليا للأدوية سارية المفعول لعام 2026.
4 - مكان تسليم البضاعة المخازن الرئيسية لهيئة مستشفى مارب العام.
5 - فترة التوريد خلال شهرين من تاريخ توقيع العقود.
6 - سيتم سداد مستحقات الموردين بعد التوريد الى مخازن الهيئة .
7 - أن يوضح في العطاء مصدر وصناعة كل صنف.
8 - سيتم ترسية المناقصة صنفاً صنفاً.
9 - الهيئة غير ملزمة باقل الاسعار.
10 - تحديد تاريخ الانتهاء امام كل صنف .
11 - أن تكون صلاحية العرض لا تقل عن تسعين يوماً.

**آخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف حسب ما هو محدد اعلاه لكل مناقصة على حدة بصالة الاجتماعات بمقر الهيئة ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد تلك المواعيد وسيتم إعادتها مغلقة كما هي. وسيتم فتح المظاريف بحضور المتقدمين أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم.**

**الشروط العامة للمناقصة العامة رقم (10) لسنة 2026م الخاصة أدوية السرطان**

1 - إرفاق صورة من السجل التجاري ساري المفعول لعام 2026م.
2 - إرفاق صورة من البطاقة الضريبية سارية المفعول لعام 2026م.
3 - إرفاق صورة من البطاقة التأمينية سارية المفعول لعام 2026م.
4 - إرفاق صورة من البطاقة الزكوية سارية المفعول لعام 2026م.
5 - إرفاق صورة من شهادة التسجيل لأغراض الضريبة العامة على المبيعات.
6 - إرفاق صورة من شهادة مزاولة المهنة صادرة من الهيئة العليا للأدوية سارية المفعول لعام 2026م.
تقديم ضمان بنكي ابتدائي او شيك مقبول الدفع غير مشروط بواقع (3.000,000) فقط ثلاثة مليون ريال يمني صادر من أي بنك معتمد صالح لمدة تسعين يوم من تاريخ فتح المضاريف المحددة أدناه
7 - يجب على الموردين الداخلين في هذه المناقصة تقديم عطاءاتهم من أصل + صوره) معمدة بتوقيع وختم المورد.
8 - رسوم دخول المناقصة (20.000) فقط عشرون الف ريال لا ترد ولن يقبل أي عطاء لم يقم بتسديد هذا المبلغ.
9 - سيتم فتح المظاريف يوم الخميس الموافق: 2026/9/17م.
10 - سيتم ترسية المناقصة صنفاً صنفاً .
11 - فترة التوريد خلال شهر من تاريخ توقيع العقود.
12 - مكان التسليم المخازن الرئيسية لهيئة مستشفى مارب العام.
13 - سيتم سداد مستحقات الموردين بعد التوريد الى مخازن الهيئة .
14 - للهيئة الحق في تعديل قيمة العقد بالزيادة أو النقص في أي مرحلة من مراحل تنفيذ العقد - على أن لا تتجاوز قيمة التعديل ما نسبته (10%) من قيمة العقد الأصلي.
15 - مصدر التمويل حكومي 100%.
16 - تحتفظ الهيئة بحق إلغاء المناقصة قبل أو بعد فتح المظاريف دون إبداء الأسباب للمتقدمين ودون تحمل إي مسئولية أو التزام تجاه أصحاب العطاءات .
17 - يحق للمورد تحديد الفترة الزمنية التي تلتزمه لتوريد الاصناف التي سترسى عليه دون ان تكون ملزمة للهيئة.
18 - تعتبر أحكام قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية رقم (23) لسنة 2007م ولائحته التنفيذية جزء لا يتجزأ من شروط هذه المناقصة وهي المرجع عند إي خلاف بين الهيئة والمورد.
19 - أن يوضح في العطاء مصدر وصناعة كل صنف .
20 - الهيئة غير ملزمة باقل الاسعار.
21 - أن تكون صلاحية العرض لا تقل عن تسعين يوماً .
22 - أخر موعد لبيع العطاءات يوم الأربعاء الموافق: 2026/9/16م.

**تسلم جميع وثائق العطاء في ظرف مختوم بالشمع الأحمر الى مقر الهيئة في مدينة مأرب حي المجمع جوار القصر الجمهوري ( إدارة المشتريات / سكرتارية لجنة المناقصات ) الساعة الواحدة ظهرا من يوم الخميس الموافق : 2026/9/17م لفتح المظاريف في قاعة في قاعة الاجتماعات ولن يقبل أى مظروف بعد هذا الموعد**


تم المسح الضوئي بـ CamScanner

26 سبتمبر
العدد (2261) الخميس 21 ربيع أول 1448هـ
الموافق 3 سبتمبر 2026م

# جريمة الاخفاء القسري في القانون الدولي والتشريع اليمني

**يعد الاختفاء القسري من أخطر الجرائم الماسة بالإنسان وحريته وكرامته، لأنه لا يقتصر على مجرد سلب الحرية، وإنما يقوم على إخراج الشخص من حماية القانون.**

**من خلال إخفاء واقعة القبض عليه أو احتجازه، أو إنكار حرمانه من حريته، أو الامتناع عن الكشف عن مكان وجوده أو مصيره.**

**وقد عرّفت المادة (2) من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعام 2006 الاختفاء القسري بأنه القبض على شخص أو احتجازه أو اختطافه من قبل موظفي الدولة أو أشخاص أو مجموعات تتصرف بإذن أو دعم أو موافقة الدولة، يتبعه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصيره أو مكان وجوده، بما يحرمه من حماية القانون.**

ويستفاد من هذا التعريف أن الاختفاء القسري يقوم على عنصرين أساسيين: أولهما حرمان الإنسان من حريته، سواء بالقبض أو الاحتجاز أو الاختطاف، وثانيهما إخفاء حقيقة الحرمان من الحرية أو إنكاره أو إخفاء مكان وجود الشخص أو مصيره، بما يؤدي إلى حرمانه من حماية القانون.

ومن ثم، فإن مجرد الاحتجاز غير المشروع لا يكون بالضرورة اختفاءً قسرياً بالمعنى الفني الدولي، ما لم يقترن بعنصر الإخفاء أو الإنكار أو حجب المصير والمكان وفقاً للعناصر القانونية للجريمة.

وتتسم الجريمة بخطورة خاصة لأنها تضع الضحية في حالة من انعدام الحماية القانونية، وتفتح المجال أمام انتهاكات أخرى، من بينها التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، وقد تمتد إلى الحرمان من الحق في الحياة.

القاضي صلاح القميري

كما أن الاختفاء القسري لا يمثل اعتداءً على الضحية وحدها، بل يمتد أثره إلى أسرته وذويه، الذين يُحرمون من معرفة حقيقة ما جرى ومكان وجوده ومصيره.

– الاختفاء القسري في ضوء الالتزامات الدولية لليمن

رغم أن اليمن ليس طرفاً في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعام 2006، فإن ذلك لا يعني وجود فراغ قانوني يسمح بممارسة الاختفاء القسري أو يعفي مرتكبيه من المسؤولية.

فاليمن طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يحمي الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي، ويحظر الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي، ويكفل ضمانات المحاكمة والإجراءات القانونية.

كما أن حماية الإنسان من الاختفاء القسري ترتبط بمجموعة من الالتزامات المقررة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما القواعد التي تحظر الحرمان التعسفي من الحرية والتعذيب وسوء المعاملة وتحمي الحق في الحياة والكرامة الإنسانية.

وقد خلص فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني باليمن إلى أن الاختفاء القسري محظور بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وأن اليمن، باعتباره طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ملزم باحترام الحقوق الأساسية للأشخاص الخاضعين لولايته.

وعليه، فإن عدم انضمام اليمن إلى اتفاقية عام 2006 لا ينشئ فراغاً قانونياً يسمح بالاختفاء القسري، وإنما يظل الفعل خاضعاً للحظر الدولي الناشئ عن مجموع قواعد حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن أحكام التشريع الوطني.

## • الاختفاء القسري بوصفه جريمة دولية (جريمة ضد الإنسانية)

لا يُوصف كل احتجاز سري أو غير مشروع تلقائياً بأنه جريمة ضد الإنسانية وفق المادة (7) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إذ يتطلب هذا الوصف توافر الشروط والعناصر التي حددها النظام الأساسي.

ويدخل الاختفاء القسري في نطاق الجرائم ضد الإنسانية عندما يرتكب كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجّه ضد مجموعة من السكان المدنيين، مع علم الجاني بذلك الهجوم.

وقد عرّفت المادة (2/7/ط) من نظام روما الأساسي الاختفاء القسري للأشخاص في إطار الجرائم ضد الإنسانية بأنه إلقاء القبض على الأشخاص أو احتجازهم أو اختطافهم بواسطة الدولة أو منظمة سياسية أو بإذن أو دعم منها، يعقبه رفض الإقرار بحرمان هؤلاء الأشخاص من حريتهم أو إعطاء معلومات عن مصيرهم أو أماكن وجودهم، بهدف حرمانهم من حماية القانون لفترة زمنية طويلة.

وبذلك يمكن التمييز بين الاحتجاز غير المشروع الذي قد يشكل جريمة وطنية، والاحتجاز المقترن بالخطف والإخفاء أو إنكار المصير الذي قد يشكل اختفاءً قسرياً وفق القانون الدولي، والاختفاء القسري المرتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد السكان المدنيين الذي يشكل جريمة ضد الإنسانية متى توافرت شروطها.

وهذا التمييز ضروري لضمان سلامة التكييف القانوني وعدم الخلط بين الأوصاف الجنائية المختلفة أو إسناد وصف أشد إلى واقعة لا تتوافر فيها عناصره القانونية.

– الأساس الدستوري لحماية الحرية الشخصية ومنع الاحتجاز السري في اليمن

أقام الدستور اليمني حماية مباشرة للحرية الشخصية والكرامة الإنسانية، وقرر مجموعة من الضمانات التي تحول دون التعسف في القبض والاحتجاز.

فالمادة (47) تقرر مبدأ شخصية المسؤولية الجنائية، ومبدأ الشرعية الجنائية، وقرينة البراءة.

أما المادة (48) فتقرر أن الدولة تكفل للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم، وأن تقييد الحرية لا يكون إلا وفقاً للقانون، كما تنظم حالات القبض والتفتيش والحجز وتحظر التعذيب والإكراه على الاعتراف.

وتفرض المادة ذاتها ضمانات إجرائية للمقبوض عليه، من بينها إبلاغه بسبب القبض، وتمكينه من الدفاع، وعرضه على الجهة القضائية المختصة خلال المدة التي حددها الدستور، فضلاً عن وجوب إخطار من يختاره أو أحد أقاربه عند القبض عليه.

ومن ثم، فإن الاحتجاز السري خارج السجلات الرسمية والرقابة القضائية، أو منع المحتجز من الاتصال بأسرته ومحاميه، لا يمكن أن يستند إلى مجرد الاعتبارات الأمنية ما لم يكن له سند قانوني وإجرائي صحيح.

ولا يوجد في الدستور اليمني نص يمنح جهازاً أمنياً سلطة مطلقة لتعليق الضمانات الدستورية أو إنشاء مراكز احتجاز سرية خارج نطاق القانون.

## • التجريم في قانون الجرائم والعقوبات اليمني

لم يضع المشرع اليمني جريمة مستقلة تحت مسمى الاختفاء القسري، إلا أن قانون الجرائم والعقوبات رقم (12) لسنة 1994م تضمن نصوصاً جنائية يمكن أن تنطبق على الأفعال المادية التي تشكل صوراً من هذه الجريمة.

فقد نصت المادة (246) على تجريم القبض على الشخص أو حجزه أو حرمانه من حريته بأي وسيلة بغير وجه قانوني، وشددت العقوبة في حالات منها ارتكاب الفعل من موظف عام أو من شخص يحمل سلاحاً أو من شخصين أو أكثر، أو إذا كان من شأن سلب الحرية تعريض حياة المجني عليه أو صحته للخطر.

كما جرم القانون إعداد مكان للحبس أو الحجز بغير حق في المادة (247)، وهو نص يكتسب أهمية خاصة عندما يتم الاحتجاز في مكان غير مشروع أو خارج الأماكن القانونية المعدة للحجز.

ثم نظم المشرع جريمة الخطف في المادة (249)، وقرر لها عقوبات متدرجة بحسب ظروف الخطف والوسيلة المستخدمة والنتائج المترتبة عليه، وشدد العقوبة إذا اقترن الخطف بالإيذاء أو الاعتداء أو التعذيب، وتصل العقوبة إلى الإعدام إذا اقترن بالقتل في الحالات التي حددها النص.

كما قررت المادة (250) مسؤولية الشريك ومن أخفى المخطوف مع علمه بظروف الخطف.

وبذلك فإن التشريع اليمني يملك أدوات تجريم متعددة يمكن أن تنطبق على الأفعال المادية التي قد تكوّن واقعة الاختفاء القسري، حتى مع عدم وجود جريمة مستقلة في قانون الجرائم والعقوبات تحمل اسم الاختفاء القسري.

غير أن التكييف السليم يقتضي تحديد الفعل المادي الذي ارتكبه كل متهم، وتحديد النص الجنائي المنطبق عليه، وإثبات القصد الجنائي وعلاقة السببية وسائر أركان الجريمة، دون الاكتفاء بمجرد وصف الواقعة بأنها اختفاء قسري.

## • الصلة بين الاختفاء القسري وجريمة الاختطاف في قانون مكافحة جرائم الاختطاف والتقطع

تزداد الحماية الجنائية وضوحاً في قانون مكافحة جرائم الاختطاف والتقطع رقم (24) لسنة 1998م، الذي شدد العقوبات بصورة كبيرة على جرائم الاختطاف والتقطع في الحالات التي حددها القانون.

فقد نصت المادة (1) على عقوبة الإعدام في حالات قيادة عصابة للاختطاف والتقطع أو نهب الممتلكات العامة أو الخاصة بالقوة، مع امتداد المسؤولية إلى الشريك في الحالات التي حددها النص.

كما نصت المادة (2) على عقوبات مشددة لمن يخطف شخصاً، تبدأ بالحبس مدة لا تقل عن اثنتي عشرة سنة ولا تزيد على خمس عشرة سنة، وتشتد في الحالات التي حددها القانون، ومنها كون المخطوف أنثى أو حدثاً أو اقتران الخطف أو تلاه إيذاء أو اعتداء، وتصل إلى الإعدام إذا صاحب الخطف أو تلاه قتل أو ارتكاب الجرائم التي حددها النص.

ومن الناحية القانونية، يمثل هذا القانون نصاً وطنياً شديد الصلة بالاختفاء القسري عندما تبدأ الواقعة بالاختطاف ثم يعقبها إخفاء الضحية أو حجب مكانها أو مصيرها.

لكن لا يجوز مساواة الجريمتين بصورة آلية، فالاختطاف في القانون اليمني له أركانه الخاصة، بينما الاختفاء القسري في القانون الدولي يقوم على حرمان الشخص من الحرية مقروناً برفض الاعتراف بذلك أو إخفاء مصيره أو مكان وجوده بما يحرمه من حماية القانون.

وقد تجتمع الجريمتان في واقعة واحدة، فيكون الفعل قابلاً للتكييف باعتباره اختطافاً وفق القانون الوطني، واختفاءً قسرياً وفق قواعد القانون الدولي، متى توافرت عناصر كل جريمة.

## • المسؤولية الجنائية لمن يأمر أو ينفذ أو يحرض أو يساهم في الجريمة

لا تقتصر المسؤولية الجنائية على الشخص الذي ينفذ عملية القبض أو الاختطاف بصورة مادية، وإنما يمكن أن تمتد إلى كل من تتوافر بحقه أركان الفاعلية أو المساهمة الجنائية وفقاً للقانون.

وفي الإطار الوطني، يمكن أن تمتد المسؤولية إلى الفاعل والشريك والمحرض والمساعد ومن يقوم بإخفاء المخطوف مع علمه بظروف الخطف، وفقاً للقواعد العامة والنصوص الخاصة ذات الصلة، ومنها المادة (250) من قانون الجرائم والعقوبات.

وتزداد الخطورة القانونية عندما يكون الاحتجاز أو الإخفاء صادراً عن موظف عام أو يتم بواسطة جهاز أمني أو جهة منظمة، لأن صفة الوظيفة لا تمنح حصانة من المسؤولية، بل قد تكون في بعض صور الاعتداء على الحرية ظرفاً مشدداً وفقاً للقانون.

أما في القانون الدولي، فإن المسؤولية قد تمتد إلى الأشخاص الذين يأمرون أو يحرضون أو يساهمون في ارتكاب الجريمة، كما يمكن أن تنشأ مسؤولية القادة والرؤساء متى توافرت شروط المسؤولية القانونية المقررة لذلك.

ولا يكفي لإسناد المسؤولية إلى القائد أو الرئيس مجرد شغل المنصب، وإنما يتعين إثبات عناصر المسؤولية المقررة قانوناً، بما في ذلك العلم أو توافر الظروف التي تجعل العلم مفترضاً بحسب القاعدة القانونية الواجبة التطبيق، ووجود سلطة وسيطرة فعلية، والإخفاق في اتخاذ التدابير اللازمة لمنع الجريمة أو معاقبة مرتكبيها، وفقاً للشروط القانونية.

## • عدم جواز اتخاذ الأمن أو مكافحة الإرهاب ذريعة للاختفاء القسري

تستمد هذه القاعدة قوتها من طبيعة الحقوق محل الحماية ومن مبدأ سيادة القانون.

فحتى الشخص المتهم بأخطر الجرائم لا يفقد صفته الإنسانية ولا ضماناته القانونية.

ويجوز للدولة أن تقبض على من تتوافر بحقه شروط القبض القانونية، وأن تحقق معه، وأن تحيله إلى القضاء، وأن تطلب تمديد احتجازه وفقاً للقانون.

لكنها لا تملك أن تستبدل الإجراءات القضائية بالاحتجاز السري، ولا أن تستبدل الحكم القضائي بالإخفاء القسري.

فالخطر الأمني قد يبرر القبض وفق القانون، لكنه لا يبرر إخراج المقبوض عليه من حماية القانون.

كما أن مكافحة الإرهاب، مهما بلغت خطورة التهديد الذي تواجهه الدولة، يجب أن تتم في إطار القانون والدستور والالتزامات الدولية، لأن مكافحة الجريمة لا تكون بجريمة أخرى، وحماية الأمن لا تتحقق بإهدار الضمانات الأساسية التي يقوم عليها النظام القانوني.

## • الطبيعة المستمرة لجريمة الاختفاء القسري وآثارها

من أخطر خصائص الاختفاء القسري أن آثاره لا تنتهي بمجرد القبض على الضحية، بل تستمر حالة الاعتداء على حقوقه طالما ظل مصيره أو مكان وجوده مجهولاً نتيجة استمرار الإخفاء أو إنكار الاحتجاز.

ولهذا أكدت الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري الطبيعة المستمرة للجريمة ما دام مصير الشخص أو مكان وجوده مجهولاً، ورتبت على ذلك آثاراً قانونية مهمة في مجال التقادم والاختصاص والتحقيق والمساءلة.

ولا تقتصر آثار الجريمة على الضحية، بل تمتد إلى أسرته وذويه، الذين يعيشون حالة من عدم اليقين والمعاناة بسبب عدم معرفة مصير المختفي ومكان وجوده.

ومن ثم، فإن حق الأسرة في معرفة الحقيقة لا يمثل مسألة إنسانية فحسب، وإنما يرتبط بضمانات قانونية تتصل بكشف مصير الضحية وتحديد المسؤولين عن اختفائه.

وتصبح مسؤولية الدولة والجهات المختصة أكثر إلحاحاً عند وجود معلومات جدية عن احتجاز شخص ثم رفض الكشف عن مكانه أو مصيره، إذ يتعين في هذه الحالة إجراء تحقيق جدي وسريع وفعال ومستقل، وتحديد مكان الشخص ومصيره، ومساءلة المسؤولين عن الواقعة وفقاً للقانون.

## الخاتمة:

إن الاختفاء القسري ليس مجرد صورة مشددة من صور الاحتجاز غير المشروع، وإنما هو اعتداء مركب على حرية الإنسان وكرامته وحقه في الحماية القانونية، وقد يرتقي، متى توافرت شروطه والظروف المرتبطة به، إلى جريمة ضد الإنسانية.

وتتمثل القاعدة القانونية الجوهرية في أن كل حرمان من الحرية يجب أن يكون مشروعاً، وكل محتجز يجب أن يكون معلوماً ومثبتاً في السجلات الرسمية، وكل احتجاز يجب أن يخضع للرقابة القضائية، وكل شخص مقبوض عليه يجب أن يعرف سبب احتجازه وأن يتمكن من ممارسة حقوقه القانونية والتواصل مع أسرته ومحاميه وفقاً للقانون.

أما إخفاء وجود المحتجز أو مكانه أو مصيره وحرمانه من حماية القانون، فيشكل صورة بالغة الخطورة من الاعتداء على الحرية والكرامة الإنسانية، وقد يرتقي، بحسب الجهة والظروف والنمط والسياق، إلى جريمة اختفاء قسري وجريمة ضد الإنسانية.

ولا يمكن أن تكون الوظيفة العامة أو الصفة الأمنية أو مقتضيات مكافحة الإرهاب سبباً للإعفاء من المسؤولية متى ثبت ارتكاب الجريمة وتوافرت عناصرها القانونية.

وإن احترام حقوق الإنسان لا يتعارض مع حماية الأمن الوطني، بل إن سيادة القانون هي التي تمنح الإجراءات الأمنية مشروعيتها، وتضع الحدود الفاصلة بين السلطة المشروعة والتعسف، وبين إنفاذ القانون وانتهاكه.

ومن هنا فإن الرسالة القانونية في اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري هي:

لا أحد فوق القانون، ولا جهة فوق الدستور، ولا ظرف أمني يبرر اختفاء الإنسان من حماية القانون. فالقبض المشروع يجب أن يقود إلى تحقيق مشروع، والتحقيق إلى قضاء، والقضاء إلى حكم عادل.

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

# عندما يكون الاختيار لرجال الدولة خطأ

د. هاني بن محمد القاسمي

ليست كل أزمةٍ تبدأ من الشارع، ولا كل أزمةٍ تُصنعها الظروف، ولا كل أزمةٍ تكون الدولة ضحيةً لها.

ثمة أزمات تبدأ بقرارٍ في غرفةٍ مغلقة، حين يُختار الرجل الخطأ للمكان الخطأ، ثم يُترك المنصب ليثبت، مع مرور الوقت، أن الخطأ لم يكن في الأداء وحده، وإنما في الاختيار من الأساس.

وهنا تصبح المسألة أكبر من وزيرٍ أخطأ، أو قرارٍ لم يكن موفّقًا، أو تصرُّفٍ أثار استياءً عامًا.. "تصبح المسألة سؤالًا عن كيف تُدار الدولة، وكيف يُختار رجالها".

فـ المناصب العليا ليست مكافآتٍ سياسية، ولا مساحاتٍ لتجريب الأشخاص، ولا امتدادًا للعلاقات والنفوذ؛ إنها أمانةٌ عامة، وقرارُها في الأصل قرارٌ في مستقبل مؤسسة، وفي ثقة الناس بها، وفي صورة الدولة وهيبتها.

ولهذا فإن أخطر ما يمكن أن يحدث ليس أن يخطئ المسؤول؛ فالخطأ واردٌ في كل إدارة.

الأخطر أن تتكرر الأخطاء من موقعٍ يفترض أن يكون مصدرًا للاستقرار، ثم تجد الحكومة نفسها مضطرةً إلى دفع ثمنها سياسيًا، وتبريرها إداريًا، واحتواء آثارها أمام الرأي العام.. عندها لا يعود السؤال: لماذا أخطأ المسؤول؟ بل يصبح السؤال الأكثر إلحاحًا: لماذا وُضع هذا المسؤول أصلًا في هذا المكان؟

"ذلك سؤالٌ مشروع، بل هو من صميم المسؤولية السياسية".. فالذي يملك سلطة الاختيار لا يستطيع أن يتنصل من نتائج اختياره. ومن يمنح ثقة لشخصٍ في موقعٍ حساس، عليه أن يدرك أن هذه الثقة ليست شأنًا شخصيًا بين مانحٍ وممنوح؛ إنها مسؤولية عامة، لأن نتائجها تمس مؤسسةً وحقوقًا ومصالحَ وسمعةَ دولة.

وإذا كان بعض المسؤولين قد باتوا يتصرفون بما يجعل الحكومة في حرج، ويضعون رئاسة الوزراء أمام مواقف لم تكن بحاجة إليها، ويفتحون ملفاتٍ من الجدل كان يمكن إغلاقها قبل أن تبدأ، فالمشكلة لم تعد في طريقة إدارة الأزمة فقط. المشكلة في أن الأزمة خرجت أصلًا من داخل البيت الحكومي.

وهذه هي الأخطر؛ فالحكومة لا يُفترض أن تكون مشغولةً كل يوم بإطفاء الحرائق التي يشعلها بعض أعضائها بقراراتٍ متسرعة، أو مواقفَ غير محسوبة، أو اجتهاداتٍ تتجاوز حدود المسؤولية السياسية والقانونية.

"الحكومة جُيئت لإدارة أزمات البلاد، لا لصناعة أزماتٍ إضافية لنفسها".

ورئاسة الوزراء ليست مكتبًا لتصحيح أخطاء الآخرين بعد وقوعها، ولا ينبغي أن تتحول كل مرة إلى جهةٍ مطالبةٍ بتفسير ما لم يكن ينبغي أن يحدث أصلًا.

إن الوزير الذي يملك صلاحية واسعة لا يملك دولةً خاصةً به، والاختصاص الوزاري ليس تفويضًا مفتوحًا، والقرار الإداري لا يكتسب المشروعية لمجرد أنه خرج من مكتبٍ يحمل صفةً رسمية.

فيجب ان يُعرف، بأن كل سلطةٍ في الدولة محكومةٌ بالقانون، وكل قرارٍ إداري يجب أن يقوم على أساسٍ سليم من الاختصاص والسبب والإجراء والغاية، وكل مسؤولٍ يبقى، مهما علا موقعه، خاضعًا للمساءلة السياسية والقانونية.

وهذه ليست مسألةً نظرية؛ فالقرار غير المحسوب قد يتحول إلى أزمة، والتصرف غير المسؤول قد يتحول إلى إحراجٍ للحكومة، والخطأ الفردي حين يصدر من موقعٍ سياديّ قد يتحول إلى ضررٍ مؤسسي.

ومن هنا، فإن الصمت أمام تكرار الأخطاء ليس حكمة، كما أن الدفاع عن كل قرارٍ لمجرد أنه صدر من داخل الحكومة ليس تضامنًا حكوميًا.

أحيانًا يكون أقوى موقفٍ حكومي هو أن تقول الدولة: أخطأنا في الاختيار، ونصحّحُ الاختيار.. لا شيء يهدم هيبة الدولة في ذلك، بل العكس تمامًا.

الذي يهدم هيبتها هو أن يرى المواطن الخطأ واضحًا، ثم يرى المؤسسة تعرفه، ثم ترى الحكومة تتردد في معالجته، ثم يصبح الدفاع عن الخطأ أهم من تصحيح آثاره.

هناك لحظةٌ في إدارة الدول يجب عندها أن تتقدَّم مصلحة الدولة على الاعتبارات الشخصية، وحين تأتي تلك اللحظة، فإن الإبقاء على المسؤول لمجرد أن تغييره قد يُفسَّر سياسيًا باعتباره تراجعًا، هو في حد ذاته قرارٌ سياسي أكثر كلفة من التغيير.

فالدولة لا تُدار بمنطق الإحراج. ولا تُحمى هيبتها بالمكابرة ، ولا تُقاس قوة الحكومة بقدرتها على حماية رجالها من النقد، وإنما بقدرتها على حماية مؤسساتها من سوء الإدارة.

وإذا كانت بعض التطورات الأخيرة قد كشفت شيئًا، فهي كشفت أن اختيار رجل الدولة ليس مسألة سير ذاتية وشهادات ومواقع سابقة فقط.

رجل الدولة يُعرف أيضًا بقدرته على ضبط نفسه قبل أن يضبط مؤسسته، وعلى تقدير نتائج قراره قبل توقيعه، وعلى معرفة حدود سلطته قبل استعمالها، وعلى فهم أن الكرسي الذي يجلس عليه ليس ملكًا له، وأن كل كلمةٍ يقولها، وكل قرارٍ يصدره، قد يُقرأ باعتباره موقفًا للدولة.

وهنا تحديدًا ينبغي أن يُعاد النظر في فلسفة التعيين نفسها؛ هل نختار من نعرف؟

أم نختار من تحتاجه الدولة؟ .. هل نكافئ الحضور ؟..أم نبحث عن القدرة؟

هل ننظر إلى الشهادة وحدها؟..أم نقرأ معها السيرة، والخبرة، والاتزان، والنزاهة، والقدرة على إدارة مؤسسة في ظرفٍ استثنائي؟

فالبلاد لا ينقصها أصحاب الألقاب.. ولا ينقصها من يعرفون كيف يصلون إلى المناصب.

ما ينقصها هو من يعرف كيف يحمل المنصب دون أن يصبح المنصب عبئًا على الدولة.

وهذا هو الفارق بين شاغل المنصب ورجل الدولة.. الأول يستمد قوته من الكرسي.. أما الثاني فيُضيف إلى الكرسي قيمةً وهيبةً.

ولذلك، فإن ما يجري اليوم يجب ألا يُقرأ بعين الخصومة مع أحد، ولا بمنطق تصفية الحسابات، وإنما بعين أكثر مسؤولية: هل تخدم هذه الاختيارات الدولة فعلًا؟

فإن كانت الإجابة نعم، فليستمر أصحابها، وليُحاسبوا على نتائجهم.. وإن كانت الإجابة لا، فإن الاستمرار يصبح هو الخطأ الأكبر.. لأن الدولة التي تخشى تغيير اختيارٍ غير موفق، ستدفع غدًا ثمنًا أكبر من مجرد تغيير شخص، ستدفع من ثقة الناس , ومن هيبة المؤسسات, ومن رصيد الحكومة, ومن الوقت الذي تحتاجه البلاد أصلًا للخروج من أزماتها.

الوطن يا من بيدكم قرار الفصل، لا يحتمل أن تكون بعض المناصب العليا مصدرًا لأزماتٍ جديدة، ولا يحتمل أن تتحول الحكومة إلى طرفٍ في الدفاع عن أخطاء كان يمكن تفاديها بحسن الاختيار.

لقد طال زمن المجاملات. وحان زمن المعايير، وحان أن يُقال بوضوح، دون أسماء، ودون خصومة، ودون حسابات شخصية: "ليس كل من يصلح لأن يكون مسؤولًا يصلح لأن يكون رجل دولة".

ومن هنا، فإن الرسالة إلى أصحاب القرار ليست تغييرًا من أجل التغيير، وإنما شيءٌ أبسط وأعمق: اختاروا من يحمي الدولة من أخطائه، لا من يجعل الدولة تحميه من أخطائه.

عدن: 30. اغسطس. 2026م

# حين يصبح رجل الدولة أسيراً لما قبل الدولة

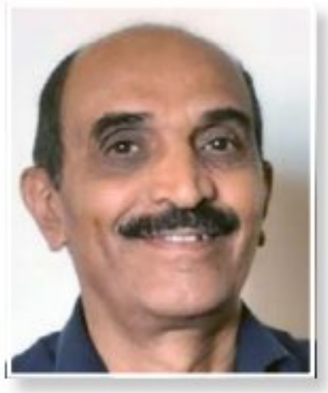

د. علي المسلي

مع كامل الاحترام للتاريخ ولتضحيات من خدموا في مؤسسة عسكرية يمنية، فإن هناك فرقًا بين احترام التاريخ وإعادة إنتاجه سياسيًا وعسكريًا على حساب الدولة التي نناضل لاستعادتها. فالمسألة ليست خصومة مع الجنوب، ولا اعتراضًا على ذاكرة الجنوبيين أو إحياء الذكرى الـ55 لتأسيس الجيش في الجنوب؛ فالتاريخ ملك لأصحابه، لكن الدولة والدستور والمسؤولية الوطنية شيء آخر.

حين يحتفي عضو في مجلس القيادة الرئاسي بجيش انتهى كيان دولته بقيام الجمهورية اليمنية، ويتحدث عن مواصلة بناء وتطوير «القوات المسلحة الجنوبية»، يصبح من حق المواطن أن يسأل: هل نحن أمام استذكار لتاريخ مضى، أم أمام إعادة إنتاج لمؤسسة عسكرية وهوية سياسية من مرحلة ما قبل الجمهورية؟ ويزداد السؤال إلحاحًا لأن المتحدث يفعل ذلك من داخل المؤسسة التي يفترض أنها تقود معركة استعادة الجمهورية ومؤسساتها.

وهنا تبلغ المفارقة ذروتها؛ فمن الرياض نفسها، التي وقفت وتقف إلى جانب استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب وعودة السلطة الشرعية إلى صنعاء، يظهر عضو في مجلس القيادة متحدثًا عن مواصلة بناء وتطوير «القوات المسلحة الجنوبية»، وهي القوات التي تحركت قبل أشهر باتجاه حضرموت والمهرة، قبل أن تتدخل المملكة عسكريًا لوقف ذلك التحرك وإنهاء مفاعيله. ومن الرياض ذاتها نسمع أن الحسم قد حان، والتوحّد تم، والجهوزية اكتملت، والردع المتكامل جاهز، وساعة الصفر باتت قريبة للتحرك ضد الحوثي وانقلابه! فأي توحّد هذا؟ وأي جاهزية؟ وأي دولة نستعد لاستعادتها؟.

ولم يكن خطاب المحرمي حالة منفردة؛ ففي المناسبة نفسها، وبمناسبة الذكرى الـ55 لتأسيس الجيش الجنوبي، جاء خطاب عيدروس الزبيدي ليقدم «القوات المسلحة الجنوبية الحديثة» باعتبارها امتدادًا حاضرًا ومستقبليًا، مؤكدًا أنها ستظل لحماية الجنوب وتأمين حدوده وتحقيق تطلعات شعبه. كما أشار إلى انتشارها في حضرموت والمهرة، وإلى أن استهدافها بالطيران أدى إلى انسحابها من تلك المواقع. وهنا لا تعود المسألة مجرد ذكرى عسكرية، بل خطابًا يربط قوة عسكرية بهوية جغرافية وسياسية وحدود وتطلعات خاصة.

ولا تقف المفارقة عند هذا الحد؛ فالمخرجات الرسمية للمؤتمر التأسيسي للمجلس التنسيقي الحضرمي الأعلى، برئاسة عضو مجلس القيادة ومحافظ حضرموت سالم الخنبشي، تصف حضرموت بأنها «قضية سياسية أصيلة ومشروع سياسي مستقل»، وتقر لها تمثيلًا حضرميًا في الحوارات والمفاوضات، وتعتمد الفيدرالية خيارًا قابلًا للنقاش، وتفوض تشكيل وفود حضرمية، كما تقر إنشاء مكتب تمثيلي في الرياض ومكاتب أو نقاط تمثيل في الخارج. صحيح أن المخرجات تؤكد الحفاظ على المركز القانوني للدولة، لكن بناء هذه الأدوات السياسية والتمثيلية والتفاوضية الخاصة، بالتوازي مع مشروع سياسي مستقل، يطرح سؤالًا مشروعًا عن اتجاه هذا المسار.

ولا مشكلة في أن تطالب حضرموت بحقوقها، أو بصلاحيات واسعة في إدارة شؤونها ومواردها، فذلك حق سياسي يمكن مناقشته دستوريًا. لكن المشكلة تبدأ حين تتعدد المرجعيات والمشاريع داخل المؤسسة التي يفترض أن تكون مرجعية الدولة. فمن حق المكوّن السياسي أن يتبنى مشروعه، لكن ليس من المنطقي أن يتحول مجلس القيادة الرئاسي إلى منصة يحمل من خلالها كل عضو مشروع مكوّنه الخاص، بينما يفترض أن تتوحد داخله إرادة الدولة وقرارها ومرجعيتها.

فالخلل ليس في الجنوب ولا في حضرموت، وإنما في الخلط بين حق المكونات في طرح مشاريعها، وواجب المسؤول داخل مؤسسة الدولة في الالتزام بمرجعيتها. نحن نرفض مشروع الحوثي لأنه أقام سلطة موازية للدولة؛ فلا يصح أن نواجه مشروعه الإمامي بتعدد مراكز القوة والقرار. الدولة تعني جيشًا وطنيًا واحدًا، ومرجعية دستورية واحدة، وقرارًا عسكريًا واحدًا، وسلاحًا يخضع للقانون.

احترام تاريخ الجنوب لا يحتاج إلى إعادة بناء جيشه السابق، كما أن احترام تاريخ الشمال لا يبرر إعادة إنتاج دولته السابقة. اليمنيون لا يحتاجون إلى استعادة الدولتين؛ يحتاجون إلى استعادة الدولة. ولهذا فإن السؤال الذي يجب أن يسبق ساعة الصفر هو: حين نحسم المعركة مع الحوثي، أيُّ يمنٍ سنجد أنفسنا أمامه؟ فربما المشكلة ليست أن ساعة الصفر تأخرت، بل أن عقارب الساعة نفسها تتحرك في اتجاهات مختلفة.

هذه ليست قضية جنوب أو شمال، ولا حضرموت أو غير حضرموت؛ إنها قضية دولة.

# الكونجرس ينصت للحقيقة....

نقيب / ماجد الظاهر

منذ نشأ التنظيم الحوثي الارهابي وحتى وقت قريب ظل المشرع الامريكي حجر عثرة امام الجهود الحثيثة لشرح المشروع الحوثي وابعاده كما هو ، لا كما تنقله القنوات الدبلوماسية والاعلامية المتسترة على حقيقة الاذرع الايرانية في المنطقة .

وبعد ان نجحت ادارة الرئيس الحالي دونالد ترامب في انتزاع قرار التصنيف الامريكي للتنظيم الحوثي الارهابي كمنظمة ارهابية اجنبية ، ينتقل الكونجرس اليوم من مربع الفهم للسلوكيات الراديكالية وصبيانية المشروع الحوثي كمشكلة يمنية عتيقة الى معاينة واقع الاندماج العضوي و الوظيفي للحركة الحوثية ضمن إستراتيجية إيران الإقليمية المعروفة بالدفاع المتقدم .

يجتمع الكونجرس في جلسة خاصة وعلى طاولة النقاش تظهر الجماعة الحوثية الارهابية وقد تجردت من اي خصوصية محتملة تميزها عن الحرس الثوري الايراني و عملياتة العسكرية ضد الملاحة والسفن التجارية كخيار استراتيجي اخير يمكن ان يحسن من وضع ايران التفاوضي مع الاقليم والعالم .

وبعيدا عن التطابق العقدي والشعارات والتمويل واحتمالية التخادم من عدمه فقد وجهت الحركة الحوثية الارهابية ما يقارب من 80% من نشاطها العسكري والعملياتي خلال الاشهر الماضية ضد المصالح الدولية في البحر الاحمر حسب التقارير الامريكية الرسمية ، ضاربة عرض الحائط بكل العروض والمكاسب الخاصة التي قدمت لها بما في ذلك ضمان حقها في شراكة حقيقية مع الحكومة الشرعية وفق خارطة الطريق .

ولا يقف الامر عند ذلك بل يتعداه الى تحول جذري استمع الكونجرس الى تفاصيل ادلته القطعية يؤكد انتقال الخطر الحوثي من معضلة يمنية و شرق اوسطية يمكن الاستفادة منها حسب العقلية الجيو-إستراتيجية الامريكية الى جماعة تؤدي دورا وظيفيا لدى النظام الايراني وتدار من قبل غرفة عمليات مشتركة في منطقة جرف الصخر العراقية ومجموعة من المستشارين الايرانيين الذين وصلوا الى مطار الحديدة مؤخرا ويقدر عددهم ب 72 ضابطا .

الامر الذي يثبت امام دوائر القرار الامريكي ان الحوثية لا تملك مشروع محليا ولا يمكن التفاؤل بخروجها من قيد الوكالة الاستراتيجية الكاملة للنظام الإيراني او التخلي عن منح طهران نفوذ بحري و جيوسياسي مقابل دعم اعادة تموضعها في الخارطة السياسية اليمنية .

إن هذا الغيض من فيض التحول في الموقف الدولي تجاه التنظيم الحوثي وما خلصت اليه جلسة الإستماع السالفة الذكر في اعلى مؤسسة تشريعية امريكية يدفعنا الى التيقن من فتح باب الدعم اللامحدود لقواتنا المسلحة خاصة وقد تزامنت تلك الجلسة المباركة مع استعدادات مكثفة لقواتنا الباسلة لخوض معركة الخلاص وما يحمله شهر سبتمبر المجيد من تطلعات شعبية الى تطهير ما تبقى من تراب الوطن من الدنس الإيراني وجرائم عملائه الخونة ومأجوريه الجبناء .

# سبتمبر عاد

صدام المجذوب

اليوم هو غرة شهر سبتمبر المجيد هذا الشهر الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بكرامة اليمنيين وحريتهم وانعتاقهم وانتصارهم على الكهنوت الإمامية البغيضة وركلها الأحرار بنعالهم ودفنوها وانطلقوا في رحاب النظام الجمهوري الذي لا يؤمن بخرافة الولاية ولا بأفضلية النسل استعلاء على الاخرين.

وفي سبتمبر انجاز اليوم المشهود في تاريخ اليمنيين ، فهو من أعظم الأيام التي طلعت الشمس على ربوع اليمن ، إنه يوم الـ ٢٦ الاغر .. بل وذهب الزبيري إلى أبعد من ذلك حين وصف أشعة نور ذلك يوم ان الأشاوس ، الأحرار صنعوها بأيديهم وليست مستمده من الشمس مثل بقية أيام السنة وأي توصيف أجل وأسمى وأرفع شأنا وقدرا وعظمة مما قاله الزبيري في هذا المقام ؟

أيها الأحرار: ها هو سبتمبر المجيد يطل عليكم مرة أخرى وأنتم تواصلون النضال من أجل الدفاع عن العقيدة والجمهورية والكرامة ذلك النضال الذي دشنته بندقية القردعي ثم مدفعية الثلايا ثم قنابل سعيد فارع ثم مسدس اللقية وتوجت ذلك الزخم الثوري العظيم دبابة الشراعي ليلة السادس والعشرين من سبتمبر العظيم معلنة رفض هذا النظام القمعي المتطرف السلالي اللعين ومبشرة بعهد جمهوري جديد لا يضام فيه الضعيف ولا ينتصر فيه الظالم ولامكان فيه للتوزة والقاوق والنجاسة والاستحواذ ولا سيد فيه ولا عبد ولا خرافة ولا تدجين .

هذا هو سبتمبر الشهر الذي يحبكم وتحبونه فأحييا فيه الروح الوطنية واستذكروا مآثر الابطال وتضحياتهم واستدعوا فيه السلال والمغني والعمري والزبيري والنعمان والجائفي وجزيلان وضيف الله وكل رفاقهم وطمئنوهم انكم مازلتم على العهد تحملون الراية وتذودون عنها وتبذلون الغالي والنفيس في ميادين الشرف القتالية والسياسية وتقدمون ارواحكم وأموالكم دون عزة وشموخ وحرية وطنكم ودفاعا عن عقيدتكم السمحاء التي يحاول الأوغاد تحريفها وهويتكم الوطنية التي يعمل الشواذ على تجريفها.

هذا هو سبتمبركم الوضاء فيه سمو الغاية وسلامة الهدف ونظافة المبدأ الذي لا يكسره التزييف ولا تثنيه الصعاب ، سبتمبر الذي تطهرت فيه القلوب من وساخة التبعية العمياء ومن قذارة العنصرية المقيتة للسلالة الكهنوتية وطغيانها وانغلاقها و جلاديها ومعتقلاتها المعتقة وبلاط الطغاة القادمون من بلاد فارس ليتسيدوا على أهل الأرض والحق بسيوفهم وأسواطهم ووجوههم القبيحة .. فهذا سبتمبركم نعم وليس سبتمبرهم وفيه عيدكم وثبورهم، ولهذا يخافون مقدمه ويرعبهم حلوله .. فمرحبا بك يا سبتمبر الخير يا مرعب الأوغاد ويا فال الشؤم على الكهنة والجلادين.

أيها الاحرار : هذا هو سبتمبر المجد فجددوا فيه العزم وأصدقوا النوايا ، وأكدوا فيه العهد السير على طريق الحق الذي سار عليه أسلافكم ورسموه خارطة لا يزيغ عنها الا هالك ، وعاهدوا بعضكم بعضا على الموت على ما مات عليه المناضلون الابطال ، ورصوا صفوفكم كالبنيان ، ووحدوا كلمتكم وقراركم لتتوحد بنادقكم ، واحزموا اموركم وتوكلوا على الله فهو معينكم في استعادة دولتكم، فأنتم أصحاب الحق ولا حق لغيركم ، أما أولئك الغزاة فسيغلبون مرة أخرى ويندحرون بعزيمتكم التي لا تلين، ثم يكون عليهم إثم الأكارين.

يا أحرار اليمن وحرائرها : اتاكم سبتمبر الثورة مبتهجا كالربيع الطلق يذكركم بأن النصر صبر ومثابرة وإعداد فأعدوا وثابروا وأصبروا وثقوا بنصر ربكم الذي بتنا نراه رأي العين (يومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله)

( الا ان نصر الله قريب)

في سبتمبر أنسوا كل شيء ولا تتذكروا إلا بطولات الرجال التي سطروها فأحيوها بينكم وتدارسوها لتمنحكم الثقة والقوة والفخر وفي سبتمبر اسموا فوق كل شيء ، ولا تتحدثوا إلا عن المناقب والفضائل والنضال وعن رجال صدقوا، ورجال عاهدوا ورجال ينتظرون ، وأحيوا أيامه بالأهازيج الوطنية والتحفوا بأعلام الجمهورية ورايات الحرية التي نسجتها شلالات الدماء الزكية الطاهرة وأوقدوا شعلة الثورة في قلوبكم قبل أن توقدوها في قمم الجبال واسطح المنازل ومنارات الحرية.

في سبتمبر علموا أولادكم كيف تصنع الملاحم .. وكيف يسجل التأريخ بأحرف الكرامة ،، وعلموهم كيف انتزع مجموعة من الشباب في العشرينيات من اعمارهم ملك الطغاة ال بيت حميد الدين وصنعوا مجدا لا يضاهيه مجد ، وخطوا بأيمانهم أهداف الجمهورية ثم أعلونها ثم استبسلوا في الدفاع عنها .. أرووا لهم كيف التحمت الجهود وتوحدت البنادق وهب رجال الجنوب ليذودوا عن الجمهورية الوليدة في الشمال التي كانت لهم بقعة الضوء وفسحة الأمل ومنحتهم الحق في الحلم بدحر الاستعمار وإعلان الاستقلال.

أيها الاحرار : استشعروا عظمة سبتمبر وعيشوها بكل تفاصيلها وتغنوا وترنموا بها جددوا الولاء لعقيدتكم وترابكم والبراء من أعدائكم ولؤمهم وأمشوا على الخط الذي رسمه بائع الحلوى الشهيد محمد المحلوي في بداية ثلاثينيات القرن الماضي وهو خط الرفض للوصاية والولاية والانعتاق من الاستبداد والرق وهو خط الحرية التي فطركم الله عليها فلستم عبيدا لاحد وإنما احرارا وأقيالا وبناة مجد وصناع حضارة.

وللحرية الحمراء باب

بكل يد مضرجة يدق

سبتمبر مجيد ودمتم سبتمبريين أحرارا

1/سبتمبر/2026م

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

26 سبتمبر
العدد (2261) الخميس 21 ربيع أول 1448هـ
الموافق 3 سبتمبر 2026م

# إعلانات قضائية

- تعلن المحكمة الابتدائية بالمنطقة العسكرية الثالثة بان على المتهم/ مناع علي عرفج الامير في القضية الجنائية رقم 46 لسنة 2025 م ج المرفوعة ضده بالحضور الى المحكمة العسكرية خلال شهر من تاريخ نشر الإعلان ما لم سيتم محاكمته فارا من وجه العدالة عملا بنص المادة (٢٨٥) من قانون الاجراءات الجزائية.

- تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ نجم الدين حسن سيف الحاجبي بدعوى طلب تعديل لقب أولاده محمد وأحمد وملاك من اللقب الخطأ السويدي الى اللقب الصحيح الحاجبي واسم البنت من ملك الى ملاك بحيث يكون أسمائهم بعد التعديل محمد نجم الدين حسن سيف الحاجبي وأحمد نجم الدين حسن سيف الحاجبي وملاك نجم الدين حسن سيف الحاجبي ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

- تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأن على المدعى عليه/ حسن أحمد صالح الويس بأن عليه الحضور الى محكمة مأرب الابتدائية بتاريخ 23/9/2026م وذلك للرد على الدعوى التجارية المقدمة ضده من المدعي/ عابد حسين حسين الدربي مالم فسيتم السير في الإجراءات القانونية.

- يعلن الأخ/ ماهر داود علي الحرازي عن فقدان مؤهل جامعي بكالوريوس اللغة الإنجليزية آداب صادر من كلية التربية والآداب والعلوم م/ مأرب برقم ( ٢٤١) وتاريخ ٢٠٠٨/٢٠٢٤ م باسم علي محمد زهيران ١٩٧٧ م مارب الوادي فعلى من وجده إيصاله الى الكلية المذكورة.

- يعلن المقدم/ فازع إبراهيم عبدالله حسين حيدري عن فقدان بطاقته العسكرية الصادرة من دائرة شؤون الضباط - وزارة الدفاع تحمل رقم عسكري (78002) فعلى من وجدها إيصالها الى دائرة الامن العسكري أو الى اقرب قسم شرطة.

- يعلن / محمد يحيى علي علي مرشد صايل عن فقدان بطاقته العسكرية الصادرة من دائرة شؤون الضباط - وزارة الدفاع فعلى من وجدها إيصالها الى دائرة الامن العسكري أو الى اقرب قسم شرطة.

- تعلن محكمة مارب الابتدائية المنفذ ضده / علي أحمد مهدي الأحمدي بالتنفيذ الاختياري للسند التنفيذي/ حكم ابتدائي الصادر من محكمة مارب الابتدائية برقم - 469 لسنة / 47 هـ وتاريخ 24/8 /1447هـ الموافق 11/2/2026م والذي قضى منطوقة - بفسخ عقد نكاح طالبة التنفيذ/ أفنان مرشد يوسف مهدي الاحمدي من عصمة المنفذ ضده / علي أحمد مهدي الأحمدي للغيبة وعدم الانفاق والزام المدعى عليه المنفذ ضده المذكور تسليم نصف المهر وكذلك خمسة عشر جرام ذهب ونفقة سنة سابقة مبلغ ريال يمني وكذا ثلاثمائة الف ريال مخاسير التقاضي وذلك بشأن القضية التنفيذية فيما بين طالب التنفيذ/ أفنان مرشد يوسف مهدي الاحمدي والمنفذ ضده المذكور بضرورة التنفيذ الاختياري خلال المدة القانونية سبعة أيام ما لم سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لاستكمال إجراءات التنفيذ جبراً.

- تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه الاخ / مبارك مبخوت محمد سليمان تقدم اليها بالإبلاغ عن بصيرته المفقودة والمحررة من مكتب النسيم للعقارات بتاريخ 23 / 7 / 2026 م من البائع إليه عثمان عبد الله يحيى الفقيه ، فيما هو له وفي ملكه وذلك مبنى مسلح عظم دور واحد الكائن بمنطقة الروضة املاك ال جلال مقسم ال صالح محمد آل علي بن صالح محمد ، والواقعة في الجهة الشرقية لعمارة عيشان مخطط آل علي بن صالح محمد والذي تم إخراج شارع مدخل فيها والصائره أرضيته للبائع بموجب شروته بتاريخ 15 / 4 / 2026م من البائع إليه سالم بن حمد بن علي بن صالح محمد بن جلال والمحررة بقلمنا هذا وكان أصل قرار المبيع مبنى مسلح عظم دور واحد والمقام والمشيد على قطعة الأرض رقم ( 3 ) ، ومساحتها طول الضلع الشمالي والجنوبي عشرة متر من الشرق الى الغرب في طول الضلع الشرقي ستة عشر متر وثلاثة وتسعون سانتي من الشمال الى الجنوب والضلع الغربي سبعة عشر متر وعشرين سانتي من الشمال الى الجنوب ، يحد المبنى المباع أرضيته من الشمال شارع عشرة متر ومن الجنوب قطعه رقم ( 4 ) أملاك نبيل الفقيه ومن الشرق شارع مدخل خمسة متر ومن الغرب أملاك وحوش الدوم ، وكان إجمالي ثمن المبنى المباع مبلغ وقدره مائة وستة وثمانون الف ريال سعودي . ومن له أي اعتراض فعليه أن يتقدم امام المحكمة خلال الفترة المحددة قانونا .

- تقدم امام محكمة موزع والوازعية الاخ / مصلح عبده ابراهيم محمد السريب وكيل ورثة محمد عبيدو سعيد السريب بطلب استخراج حكم انحصار وراثي للمورث عبيدو سعيد السريب مدعياً انه توفي قبل ستين سنة وانحصر ارثه بزوجته سعيده غالب سعيد السريب متوفية منذ ٣٠سنة تقريبا وباولاده وهم ثابت سعد متوفي قبل ٥٠سنة وقاسم سعد متوفي قبل والده (متوفي منذ 61سنة) والمتوفي عن ولده سليمان قاسم سعد المقام مقام والده بموجب الوصية من جده وجدته الولد محل الوالد وسالم سعد عبيدوا متوفي قبل ٥٥سنة ،والسبلة سعد عبيدوا متوفية منذ ٤٠سنة تقريبا والجومة سعد متوفية قبل ٣٥سنة تقريبا وعبده سعد عبيدو متوفي قبل عشر سنوات وزيد سعد عبيدوا متوفي قبل ست سنوات ، ثم توفي قاسم سعد عبيدوا سعيد السريب عن زوجته عيشه محمد عبيدوا سعيد السريب وعن اولاده وهم سليمان قاسم وعمره ٦٥سنة وسعيده قاسم متوفية قبل ٣٦سنة تقريبا ، ثم توفي سالم سعد عبيدو سعيد السريب عن أمه سعيده غالب سعيد السريب وعن اخوانه وهم عبد سعد وثابت سعد وزيد سعد والسبلة سعد والجومه سعد ، ثم توفي ثابت سعد عبيدو سعيد السريب وانحصر ارثه بزوجته امنه سالم ثابت متوفية قبل ٦سنوات وباولاده منها وهم محمد ثابت سعد وعمره ٥٠سنة ووهبه ثابت سعد وعمرها ٧٠سنة وفاطن ثابت سعد وعمرها ٦٨سنة وسلامه ثابت سعد وعمرها ٥٥سنة وسعود ثابت سعد متوفية قبل ٣٥سنة وخديجه ثابت سعد عمرها ٦٥سنة ، ثم توفت السبلة سعد عبيدوا سعيد السريب عن ابنتها سلمى قائد محمد عبيدوا السريب وعمرها ٥٥سنة ، ثم توفيت الجومة سعد عبيدوا سعيد السريب عن أبنائها وهم فاطمه عبدالله ثابت غالب السريب وعمرها ٥٧سنة وعيشه عبدالله ثابت وعمرها ٥٥سنة وسالم عبدالله ثابت متوفي قبل ١٤سنة ، وسعيده عبدالله ثابت وعمرها ٥٢سنة وسلمى عبدالله ثابت وعمرها ٤٥سنة وسعده عبدالله ثابت وعمرها ٤٢سنة ، ثم توفي عبده سعد عبيدوا سعيد السريب وانحصر ارثه بزوجته سعده محمد مقبل السيد وعمرها ٧٥سنة وباولاده وهم فاطمه عبده سعد وعمرها ٥٠سنة وأحمد عبده سعد وعمره ٤٠سنة وعيشه عبد سعد وعمرها ٣٢سنة ونجات عبد سعد وعمرها ٣٠سنة وسلمى عبد سعد وعمرها ٣٥سنة وعن اولاده من الزوجه الاولى (مطلقة)وهم سالم عبد سعد متوفي قبل ١٨سنة (متوفي قبل والده ) وعيشه عبد سعد وعمرها ٦٠سنة ، ثم توفي زيد سعد عبيدوا سعيد السريب وانحصر ارثه باولاده وهم احمد زيد وعمره ٤٠سنة وسعيده زيد وعمرها ٤٧سنة ونعمه زيد وعمرها ٤٣سنة وسلمى زيد وعمرها ٤٤سنة وفاطمه زيد سعد وعمرها ٦٠سنة وسعده زيد سعد وعمرها 55سنة ولا وارث له سواه

- تقدم امام محكمة موزع والوازعية الاخ / مصلح عبده ابراهيم محمد السريب وكيل ورثة محمد عبيدو سعيد السريب بطلب استخراج حكم انحصار وراثي للمورث عبيدو سعيد السريب مدعياً أنه توفي قبل ١٠٠سنة وانحصر ارثه بزوجته عطاء ثابت البطير (متوفية منذ ٦٥سنة) وأبناءه منها وهم سعد عبيدو سعيد السريب (متوفي منذ٦٠سنة) وسعاده عبيدو سعيد السريب متوفية منذ ٢٨سنة ومحمد عبيدو سعيد السريب متوفي منذ ٨٧سنة ، ثم توفي محمد عبيدو سعيد وانحصر ارثه بأمه عطاء ثابت البطير وزوجته فاطمه ثابت علي جبران (متوفية منذ٣٣سنة) وأولاده قائد محمد عبيدو سعيد (متوفي منذ ٣٥سنة ) ونعمه محمد عبيدو سعيد السريب متوفية منذ ٣٠سنة وسعده محمد عبيدو سعيد السريب متوفية منذ ١٤سنة وعيشه محمد عبيدو سعيد السريب متوفية منذ ١٥سنة وزينب محمد عبيدو سعيد السريب متوفية منذ ٥سنوات وإبراهيم محمد عبيدو سعيد السريب عمره ٨٩سنة ،ثم توفي قائد محمد عبيداو سعيد السريب وانحصر ارثه بابنته سلمى قائد محمد عبيدو سعيد السريب وعمرها ٥٥سنة وعن اخوانه وهم ابراهيم محمد عبيدوا ونعمه محمد عبيدوا وسعده محمد عبيدو وسعده محمد عبيدو وعيشه محمد عبيدو وزينب محمد عبيدو ،ثم توفيت نعمه محمد عبيدو سعيد السريب وانحصر ارثها بابنائها وهم سالم عبده سعد عبيدو سعيد السريب متوفي منذ ١٢ سنة وعيشه عبده سعد عبيدو سعيد السريب وعمرها ٥٠عام وعن زوجها الثاني عبده قاسم غالب سعيد متوفي منذ ٩سنوات وباولادها منه وهم سلمى عبده قاسم غالب سعيد السريب وعمرها ٤٧سنة وسليمه عبده قاسم غالب سعيد السريب وعمرها ٤٤سنة ، ثم توفيت عيشه محمد عبيدو سعيد السريب وانحصر ارثها بابنائها وهم سليمان قاسم سعد عبيدوا سعيد السريب عمره ٦٥ سنة وسعيده قاسم سعد عبيدو سعيد السريب (متوفية قبل امها)، ثم توفيت زينب محمد عبيدوا سعيد السريب وانحصر ارثها بابنائها وهم محمد ثابت قائد ثابت جبران وعمره ٥٣سنة وسالم ثابت قائد ثابت جبران وعمره ٤٩سنة وعائشه ثابت قائد ثابت جبران وعمرها ٥٧سنة ، ثم توفيت سعده محمد عبيدو سعيد السريب وانحصر ارثها بأبنائها وهم أحمد مهيوب ثابت جبران وعمره ٥٥سنة وزيد مهيوب ثابت جبران وعمره ٤٨سنة وقاسم مهيوب ثابت جبران وعمره ٥٨سنة وعبده مهيوب ثابت جبران متوفي منذ ٥٧سنة (متوفي قبل والدته سعده محمد عبيدو ) وسالم مهيوب ثابت جبران متوفي منذ ٥سنوات ، ثم توفي سالم مهيوب ثابت جبران عن زوجته سعده عبدالله سالم جبران وعمرها ٤٥سنة وعن اولاده منها وهم اديب سالم مهيوب ثابت وعمره ٢٨سنة وصالح سالم مهيوب وعمره ٢٦سنة ومحمد سالم مهيوب ثابت جبران وعمره ٢٣سنة وعبدالعزيز سالم مهيوب وعمره ٢٠سنة وفهد سالم مهيوب وعمره ١٧سنة وإقبال سالم مهيوب وعمرها ١٤سنة وعواطف سالم مهيوب وعمرها ٩سنوات ومن زوجتي الاولى المطلقة ثلاث بنات وهن السالمية سالم مهيوب ثابت جبران وعمرها ٣٥سنة وعافيه سالم مهيوب ثابت جبران وعمرها ٣١سنة والكدهية سالم مهيوب وعمرها ٢٩سنة ثم توفي سالم عبده سعد وانحصر ارثه بزوجته سعده زيد سعد عبيدو سعيد السريب عمرها ٥٥سنة وباولاده منها وهم بدري سالم عبده سعد وعمره ٣٥سنة وأمين سالم عبده سعد متوفي منذ ١٩سنة (متوفي قبل والده ) ، ثم توفي امين سالم عبده سعد عن ابنته رنده امين سالم وعمرها ٢٣سنة وعن اخواته وهن الكدهية سالم عبده سعد وعمرها ٣٦سنة ومريم سالم عبده سعد وعمرها ٢٦سنة وعالية سالم عبده سعد سعيد السريب 37 سنة والمطار 26 سنة والا وارث له سواهم.

- تقدم امام محكمة موزع والوازعية الاخ / مصلح عبده ابراهيم محمد السريب وكيل ورثة محمد عبيد و سعيد السريب بطلب استخراج حكم انحصار وراثي للمورثة سعادة عبيدوا سعيد السريب مدعيا انها توفيت قبل ٢٨ عام وانحصر ارثها باولادها وهم علي ثابت غالب السريب ثم توفي علي ثابت غالب السريب قبل ١٤ عام ثم توفي محمد ثابت غالب السريب قبل ٨ سنوات وتوفي عبدالله ثابت غالب السريب قبل ٣٤ عام متوفي قبل والدته سعاده عبيدو وإن ابنائه لديهم جراية يحلون محل والدهم عبد الله ثابت وحسن ثابت غالب السريب توفي قبل ثلاث سنوات وفاطن ثابت غالب السريب توفت قبل ٢٠ عام ثم توفي محمد ثابت غالب السريب وانحصر ارثه بابنه احمد محمد ثابت غالب السريب وعمره ٤٥ سنة ، ثم توفي حسن ثابت غالب السريب وانحصر ارثه بزوجته خميسه على هطلان عمرها (٧٠ سنة) وبابنائه منها وهم عبده حسن وعمره (٤٨ سنة) وفتحي حسن ثابت و عمره ٣٧ سنة وعيشه حسن ثابت وعمرها ٥٠ سنة وأحمد حسن ثابت توفي قبل 4 سنوات وخلف زوجته صفاء ثابت قائد وعمرها ٣٧ سنة و بابنائه وهم نايف احمد حسن وعمره ١٨ سنة ونواف احمد حسن وعمره 14 سنة ثم توفي علي ثابت غالب السريب وانحصر ارثه بزوجته وهبه ثابت سعيد عبيد السريب وعمرها ،70 سنة وابنائه منها وهم امين على ثابت غالب السريب وعمره 40سنة وسامي علي ثابت السريب ٣٧ سنة وجميل على ثابت السريب ٣٥ سنة وعبدالله على ثابت غالب ٢٨ سنة ومعتز على ثابت غالب السريب ٢٤ سنة ونداء علي ثابت غالب السريب ٣٤ سنة وسعيد علي ثابت غالب السريب ٤٥ سنة من زوجه أخرى توفت قبل زوجها علي ثابت غالب السريب ، ثم توفي عبدالله ثابت غالب السريب وانحصر ارثه بأمه سعاده عبيد سعيد السريب وابنائه وهم فاطمه عبدالله ثابت وعمرها ٥٧ سنة وعيشه عبد الله ثابت وعمرها ٥٥ سنة وسالم عبد الله ثابت. توفي منذ 14 سنة ..... وسعيده عبد الله ثابت غالب السريب وعمرها ٥٢ سنة وسلمى عبدالله ثابت وعمرها ٤٥ سنة وسعده عبد الله ثابت وعمرها ٤٢ سنة ثم توفي سالم عبد الله ثابت وانحصر ارثه بزوجته نعمه زيد سعد عبيد سعيد وعمرها ٤٣ سنة وابنائه منها وهم محمد سالم عبدالله ثابت وعمره ٢٥ سنة وعافيه سالم عبدالله ثابت وعمرها ٢٦ سنة وبدرية سالم سالم عبد الله وعمرها ٢٤ سنة وبدريه سالم عبدالله وعمرها 26سنة وانتصار سالم عبدالله وعمرها ٢٢ سنة وليلى سالم عبدالله وعمرها ١٧ سنة ثم توفت فاطن ثابت غالب السريب وانحصر ارثها بابنائها وهم عبده قاسم مراد توفي قبل 6 سنوات وخلف زوجته سعده عبد الله ثابت غالب وعمرها ٤٨ سنة وابنائه منها وهم ابراهيم عبده قاسم مراد وعمره ١٤ سنة واحمد عبده قاسم مراد وعمره ١٦ سنة ولطيفه عبده قاسم مراد وعمره ١٤ سنة ولا وارث له سوى من ذكر فمن لديه اعتراض فليتقدم به أمام المحكمة خلال شهر من تاريخ النشر

- تقدم امام محكمة موزع والوازعية الاخ / عبده شوبل دربعي بالوكالة عنه صالح علي شوبل بطلب استخراج حكم تسلسل وراثي للمورث ابراهيم سالم الريتم مدعياً انه توفي في موزع عقار عام ١٩٥٠ وانحصر ارثه بجده صالح ابراهيم الريتم وبزوجته نعمه احمد صالح الريتم المتوفية عام ٢٠١٣م وعن اخته خديجه سالم صالح متوفية عام ١٩٩٥م ثم توفي صالح ابراهيم الريتم عام ١٩٥٥م عن اولاده احمد صالح المتوفي عام ٢٠٠١م ومحمد صالح المتوفي عام ٢٠٠٧م وسعدة صالح المتوفية عام ١٩٩٥م وسعيدة صالح ( متوفيه عام ١٩٨٠م ومشينه صالح ( متوفية عام ٢٠٠٦ م ) ومريم صالح ( متوفية عام ١٩٧٩م وخديجه صالح ( متوفية عام ١٩٨١م وسلامه صالح متوفية عام ١٩٧٧م ثم توفيت سعده صالح عام ١٩٩٥م عن اولادها عبده شويل دربعي وعيسى شويل دربعي وحمادي شويل دربعي ثم توفي احمد صالح الريتم عام ٢٠٠١م عن زوجته طيبة محمد الصلاحي واولاده احمد ابن احمد صالح الريتم وياسر احمد صالح الريتم وعلي احمد صالح الريتم وسعيد احمد صالح الريتم ونعمه احمد صالح الريتم وسلمى احمد صالح الريتم وعيشه احمد صالح الريتم وفاطم احمد صالح الريتم ثم توفيت سعيدة صالح ابراهيم عام 1980 م عن زوجها قائد ثابت واولاده عبدالله قائد ثابت وسلطان قائد ثابت ومريم ابراهيم علي شبيل من زوج اخر وتوفت مشينه صالح ابراهيم عام 2006م عن اولادها وهم عبدالله محمد علي القاسمي واحمد محمد علي القاسمي وعبده محمد علي القاسمي ورقية محمد علي القاسمي وتوفت سلامه عام 1977م عن زوجها علي ثابت الهطلي واخت شقيقه خديجة صالح ابراهيم وتوفت خديجه صالح ابراهيم عام 1981م عن اولادها وهم سعد محمد ثابت وسعيد محمد ثابت وابراهيم محمد ثابت وفاطم محمد ثابت وتوفت مريم صالح ابراهيم محمد ثابت عام 1979م عن زوجها محمد علي غليس وولد سعيد علي الريتم وتوفت سلمى احمد هليبي عام 1960م عن اولادها وهم أحمد صالح ومحمد صالح وسعاده صالح ومشنيه صالح وسعيد صالح ولا وارث له سواهم فمن لديه اعتراض فليتقدم به أمام المحكمة خلال شهر من تاريخ النشر

- تقدم امام محكمة موزع والوازعية الاخ / حميد احمد سالم الظرافي وكيلا عن عبده احمد مرشد وعبده علي مرشد بطلب استخراج تسلسل وراثي للمورث مرشد احمد الابال المتوفي في ١٩٧١م والمنحصر إرثه بورثته وهم (1) زوجته الأولى مريم يحيى العصورة متوفية واولاده منها وهم أحمد مرشد احمد الابال متوفي بعده وعلي مرشد احمد الأبال متوفي بعده وسلامة مرشد احمد الابال وقبول مرشد احمد الأبال متوفية وبزوجته الثانية امينه راشد الجبيلي وابنته منها فاطمه مرشد احمد الابال ثم توفي احمد مرشد الابال في عام 2003م وانحصر وراثته بزوجته فاطمه عبدالله حويس العلقمي واولاده منها وهم محمد احمد مرشد ويوسف احمد مرشد وعلي احمد مرشد وعبده احمد مرشد وعزيزه احمد مرشد وفاطمه احمد مرشد ونعمه احمد مرشد ومنال احمد مرشد ودلال احمد مرشد وريام احمد مرشد ومنى احمد مرشد ثم توفيت قبول مرشد احمد قبل 18 سنة وانحصر ارثها في اولادها من زوجها الأول وهم حسن الزغير راجح وفاطمة الزغير راجح واولادها من زوج اخر متوفي قبلها وهم عبد الله سعيد ومحمد سعيد ومصباح سعيد ثم توفي علي مرشد أحمد الأبّال في عام 2015م بوفاة طبيعية وانحصر إرثه بزوجته قبول أحمد سعيد صالح من مواليد 1968/1/1م وباولاده وهم صلاح علي مرشد من مواليد 1994/1/23م و عبده علي مرشد من مواليد 1992/2/2م ووقاص علي مرشد من مواليد 1999/2/5م و صقر علي مرشد من مواليد 2001م و إيمان علي مرشد من مواليد 1984م وحليمة علي مرشد من مواليد 1982م. وابنته من زوجة مطلقة وهي نعمة علي مرشد ولا وارث له سواهم فمن لديه اعتراض تقدم به أمام المحكمة خلال شهر من تاريخ النشر.

- يعلن المقدم/ مشرف حسن محمد أحمد المليكي عن فقدان بطاقته العسكرية الصادرة من دائرة شؤون الضباط - وزارة الدفاع برقم عسكري (76527) فعلى من وجدها من وجدها إيصالها إلى دائرة الأمن العسكري او إلى أقرب مركز شرطة.

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

26SEPTEMBER
Weekly Newspaper
26 سبتمبر
اسبوعية..سياسية..عامة WEEKLY POLITICAL REVIEW
تصدر عن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية
العدد (2261) الخميس 21 ربيع أول 1448هـ - الموافق 3 سبتمبر 2026م
26news paper@26sepnews.net

مدير الدائرة - رئيس التحرير
العميد الركن/ أحمد الأشول
مدير التحرير
عميد/ عبدالحكيم الشريحي

لمتابعة موقعنا الإخباري على شبكة الإنترنت إتبع الرابط
http://www.26sepnews.net
النسخة الإنجليزية للموقع:
http://www.en.26sepnews.net
تابعونا على شبكات التواصل
كما يمكنكم تحميل تطبيق «سبتمبر نت» على الجوال من متجر جوجل بلاي
26 سبتمبر موقع

# شرطة مأرب: الاعتداء على خطوط الطاقة جريمة لن تمر دون عقاب وملاحقة الجناة مستمرة حتى ضبطهم

أكدت شرطة محافظة مأرب أنها لن تتهاون في ملاحقة العناصر التخريبية الخارجة عن النظام والقانون، التي ارتكبت جريمة الاعتداء على خطوط وأبراج نقل الطاقة الكهربائية في مديرية الوادي، مشيرة إلى أن تلك الأعمال التخريبية الإجرامية تمثل استهدافًا مباشرًا للأمن والاستقرار والمصالح العامة التي تخدم ملايين اليمنيين.

وأصدرت شرطة مأرب تعميما رسميا بأسماء المطلوبين، لكافة النقاط الأمنية، بالقبض القهري وفقاً للأوامر القضائية الصادرة بحقهم.. مؤكدة أن المطلوبين سيظلون تحت طائلة الملاحقة الأمنية حتى يتم ضبطهم وتقديمهم للعدالة.

وأوضحت أن المدعو شاهر محمد حسن العجي الملقب بـ"كلفوت"، والمدعو صادق علي عجيان معيلي، أقدما في تنفيذ الاعتداء التخريبي، حيث أقدم الأول على استهداف البرج رقم (96) بقذيفة "آر بي جي"، فيما قام الثاني بوضع "خبطة" على خطوط النقل في الدائرة الأولى، ما أدى إلى إخراج المحطة الغازية عن الخدمة وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية للطاقة.

وأشادت شرطة محافظة بتعاون والتفاف أبناء قبائل مأرب والقبائل الساكنين الأحرار المساند للأمن في المحافظة، معتبرة أن حماية المصالح العامة مسؤولية وطنية مشتركة لا تقبل التهاون أو التراخي، وأن مأرب برجالها وقبائلها ستظل عصية على كل محاولات العبث والفوضى.

## عمان.. انطلاق ورشة دولية لإنشاء آلية وطنية لحماية التراث اليمني

انطلقت في العاصمة الأردنية عمّان ورشة عمل دولية مكرسة لبحث إنشاء آلية وطنية يمنية مستدامة لحماية الممتلكات الثقافية ومكافحة تهريبها والاتجار غير المشروع بها.

وتأتي هذه الفعالية، التي تمتد لسبعة أيام بتمويل أمريكي، بتنظيم من مجلس مراكز البحوث الأمريكية الخارجية، وبالتعاون مع المؤسسة الأمريكية للبحوث الثقافية والمعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، وبمشاركة واسعة من ممثلي الجهات الحكومية اليمنية وخبراء ومنظمات إقليمية ودولية متخصصة.

وتهدف الورشة إلى تشكيل فريق عمل وطني يمني متخصص، وتطوير قدرات المؤسسات المعنية في مجالات الرقابة وإنفاذ القانون، إلى جانب وضع إطار عمل استراتيجي يضمن تعزيز التنسيق المحلي والدولي لتتبع الآثار اليمنية المهربة وتسهيل استعادتها وفق الأطر القانونية.

## الجالية اليمنية في برلين تنظم وقفة احتجاجية للتنديد بانتهاكات مليشيا الحوثي

نظمت الجالية اليمنية بالعاصمة الألمانية برلين وقفة احتجاجية أمام بوابة براندنبورغ التاريخية للتنديد بالجرائم والانتهاكات المستمرة التي ترتكبها مليشيا الحوثي الإرهابية.

وأكد المشاركون في بيان صادر عن الوقفة رفضهم التام للسلطات المفروضة بقوة السلاح أو القائمة على أسس سلالية ومذهبية، مطالبات باستعادة مؤسسات الدولة وسيادتها والتمسك بالنظام الجمهوري.

واستنكر البيان جرائم الاعتقال والإخفاء القسري وتجنيد الأطفال وتجريف الهوية الوطنية التي تمارسها المليشيات خارج الأطر الدستورية والقانونية، مشدداً على ضرورة إنهاء وجود السلاح المنفلت وبسط سلطة القانون في كافة الأراضي اليمنية.

## عدن وأبين تكرمان الطلاب المتفوقين في امتحانات الشهادة الثانوية العامة

شهدت محافظتا عدن وأبين حفلين لتكريم أوائل شهادة الثانوية العامة للعام الدراسي 2025-2026 على مستوى الجمهورية والمحافظتين، تقديرًا لتميزهم العلمي. ففي عدن، كرّم وزير الدولة المحافظ عبدالرحمن شيخ الطلاب المتفوقين والحائزين على المراكز الأولى، إلى جانب الطالب الحاصل على المركز الثاني في مسابقة دولية للقرآن بالمغرب، مشيداً بدور الأسر والمعلمين في دعم هذا الإنجاز.

وفي أبين، احتفت السلطة المحلية بالشلاث الطالبات المتفوقات حاصدات المراكز الأولى جمهورياً، حيث أكدت القيادات المحلية والتربوية أن التكريم يمثل انتصاراً للعلم وحافزاً لمواصلة التفوق.

## تدشين العام الدراسي الجديد 2026-2027

دشّن نائب وزير التربية والتعليم، علي العباب، بدء العام الدراسي الجديد 2026-2027م في عموم مدارس محافظة مأرب، وسط ترتيبات مكثفة لاستقبال نحو 162 ألف طالب وطالبة.

واطلع العباب، خلال جولته التفقدية بمجمع المتفوقين للبنين ومدرسة رقية للبنات بمديرية المدينة، على التجهيزات الميدانية ومدى جاهزية الإدارات المدرسية للعملية التعليمية بمرحلتيها الأساسية والثانوية.

وحثّ نائب الوزير أولياء الأمور على الدفع بأبنائهم لمقاعد الدراسة ومتابعة تحصيلهم العلمي، داعياً السلطات المحلية والمنظمات الدولية والمحلية الشريكة إلى مضاعفة الدعم للقطاع التربوي بالمحافظة التي تستقبل تدفقاً مستمراً للنازحين.

وتزامن هذا التدشين مع إجراءات مماثلة اتخذتها السلطات المحلية في المحافظات المحررة لتهيئة الأجواء المواتية لانطلاق العام الدراسي.

## منتخب بلادنا للشباب يتعثر أمام كمبوديا في مستهل مشواره الآسيوي

استهل المنتخب الوطني للشباب مشواره في التصفيات المؤهلة لكأس آسيا تحت 20 عاماً بالخسارة أمام نظيره الكمبودي بهدفين مقابل هدف، في اللقاء الذي جمعهما على الملعب الأولمبي بالعاصمة بنوم بنه ضمن منافسات المجموعة السابعة.

ورغم الجاهزية الفنية والتصريحات الواثقة للمدرب محمد صالح النفيعي حول دخول المنافسة على بطاقة التأهل، إلا أن إهدار الفرص والرعونة الهجومية حالتين دون تحقيق نتيجة إيجابية.

وكان أصحاب الأرض قد تقدموا في الدقيقة 15، قبل أن يدرك اللاعب مختار موفق التعادل لليمن بتسديدة قوية في الدقيقة 24، حسم المنتخب الكمبودي المواجهة عبر ضربة جزاء في الشوط الثاني، لتتعقد مهمة الأحمر الشاب في المجموعة التي تضم أيضاً اليابان والكويت.

## مأرب .. اختتام المرحلة الثالثة من برنامج الذكاء الاصطناعي لتأهيل الموظفين

اختتمت بمحافظة مأرب المرحلة الثالثة من البرنامج التدريبي "توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في العمل الحكومي"، المنفذ عبر إدارة بحوث التنمية الإدارية والتدريب ضمن فعاليات مهرجان مأرب للذكاء الاصطناعي 2026م.

وشهدت هذه المرحلة تدريب 300 متدرب ومتدربة، ليرتفع إجمالي المستفيدين عبر المراحل الثلاث إلى أكثر من 600 موظف وموظفة يمثلون 31 جهة حكومية.

وأكد القيادات المحلية والتربوية بالمحافظة أهمية هذه البرامج المتخصصة في بناء قدرات الكوادر البشرية وتسريع إنجاز المعاملات وتحسين اتخاذ القرار، مشيرين إلى أن الاستثمار في رأس المال البشري يمثل اللبنة الأساسية لإعادة الأعمار والتنمية الـ شاملة.

## بلادنا تشارك في الاجتماعات التحضيرية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي

شاركت الجمهورية اليمنية بوفد ترأسه وكيل وزارة الصناعة والتجارة محمد الحميدي في اجتماع كبار المسؤولين التحضيري للدورة الـ118 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية.

وناقش الاجتماع الملفات الاقتصادية والتنموية البارزة، وفي مقدمتها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاتحاد الجمركي، واستراتيجيات الأمن الغذائي والتحول الرقمي، إضافة إلى سياسات التمويل المستدام.

وأكد الحميدي حرص اليمن على دعم مسارات التكامل الاقتصادي العربي وتذليل العقبات أمام حركة التجارة البينية، بما يعزز قدرة الاقتصادات العربية على مواجهة التحديات المتسارعة وتحقيق التنمية المستدامة.

## لحج.. وصول 11 شاحنة إغاثية مقدمة من مركز الملك سلمان

وصلت إلى محافظة لحج 11 شاحنة محملة بالمساعدات الإغاثية المقدمة من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، تمهيداً لتوزيعها على الأسر الأكثر احتياجاً في مديرية الحوطة.

وتضم هذه الشحنة، المنفذة عبر مؤسسة يمني ضمن مشروع التدخلات الغذائية الطارئة، نحو 3,960 سلة غذائية تزن آلاف الكراتين من المواد الأساسية.

وتأتي هذه المساعدات امتداداً للجهود الإنسانية التي تقدمها المملكة العربية السعودية للحد من المعاناة الإنسانية وتحسين ظروف المعيشة للأسر المتضررة في مختلف المحافظات اليمنية.

## الأسبوع حديث

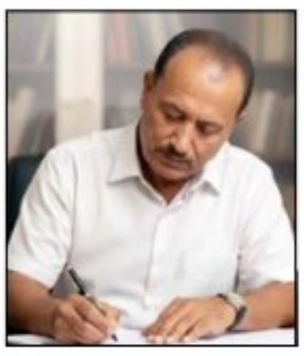

العميد/
عبدالحكيم الشريحي

## صبري نخنوخ اليمني .. واجهة الإجرام المنظم

عند الحديث عن الشخصيات التي ارتبطت بملفات معقدة في الساحة اليمنية خلال السنوات الأخيرة ، برز اسم صبري نخنوخ اليمني - وهو لقب استعاره الشارع من وحي شخصية "نخنوخ" الشهيرة للدلالة على البلطجة والنفوذ المشبوه - كواحد من الأذرع التي لعبت أدواراً تخريبية لافتة ، وتحول هو وشبكاته إلى أدوات لتنفيذ أجندات دمرت النسيج الاجتماعي والسياسي للبلاد.

لقد استحق هذا اللقب بجدارة من خلال تأسيس وإدارة شبكات منظمة من المسلحين والخارجين عن القانون ولم تكن هذه الشبكات مجرد عصابات عادية ، بل أدوات سياسية وعسكرية استُخدمت لتنفيذ الاغتيالات والتصفيات الجسدية التي استهدفت القيادات الوطنية ، الناشطين والخطباء الذين عارضوا المشاريع التدميرية ، بالإضافة إلى إرهاب المدنيين ، فرض الإتاوات ، نهب الممتلكات العامة والخاصة واقتحام المؤسسات لفرض سلطة الأمر الواقع بقوة السلاح.

ولم تكن هذه الخيانة مجرد موقف سياسي عابر ، بل كانت تجارة مربحة وتكسبا علنيا من معاناة اليمنيين عبر اقتصاد الحرب ، حيث ساهمت هذه الشبكة في إدارة أسواق سوداء لتهريب المشتقات النفطية ، السلاح والمواد الإغاثية التي حُرم منها ملايين المواطنين ، فضلاً عن إنشاء واجهات تجارية وشركات وهمية لتبييض وغسيل الأموال المنهوبة من مقدرات الدولة والجمارك والضرائب غير القانونية.

وتتجلى المؤامرة القذرة في كونه وأسرته وشبكته لم يعملوا يوما لمصلحة اليمن ، بل تحولوا إلى أدوات مرتهنة للخارج تنفذ أجندات قوى إقليمية ومشاريع تدميرية ، فبرعوا في بيع الولاءات لمن يدفع أكثر ، مما ساهم في إطالة أمد الحرب وتمزيق وحدة البلاد الجغرافية وتسهيل اختراق المدن عبر تقديم الدعم الاستخباراتي واللوجستي للميليشيات لإسقاط المناطق الواحدة تلو الأخرى ، متسببين في تعميق مأساة الكارثة الإنسانية.

ومن أخطر المؤامرات التي قادتها هذه المنظومة هي العمل المنهج على تفكيك النسيج الاجتماعي وإذكاء الصراعات المناطقية والقبلية ، حيث اعتمدت استراتيجيتهم على مبدأ "فرق تسد" من خلال تغذية الثارات القديمة وتجييش الشباب وتجنيدهم كوقود لحروب عبثية مستغلين الأوضاع الاقتصادية المتردية التي كانوا هم أنفسهم سببا رئيسيا فيها.

إن ظاهرة صبري نخنوخ اليمني وأسرته وشبكاته الإجرامية ليست مجرد حالة جنائية عابرة ، بل هي تجسيد حي لطابور خامس طعن اليمن في ظهره في أحلك ظروفه التاريخية ، فبينما كان الشرفاء يدافعون عن جمهورية اليمن واستقرارها ، كان هو وأمثاله يبيعون الوطن في سوق النخاسة السياسية ، تاركين وراءهم إرثا من الدمار والخراب سيلعنهم بسببه التاريخ والأجيال القادمة.